



جامعة ال البيت

معهد بيت الحكمة

اثر القيادة السياسية على التنمية الاقتصادية: القيادة السياسية الإماراتية
دراسة حالة ٢٠٠٤ - ٢٠١٨

The Impact of Political leadership on Economic Development

A Case Study of United Arab Emirates' Political Leadership

٢٠٠٤ - ٢٠١٨

الطالب: عايطي محيسن عطية الفهمي

الرقم: ١٧٢٠٦٠٠٠٣٢

اشراف

الاستاذ الدكتور : عاهد المشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة ال البيت معهد بيت الحكمة

للفصل الصيفي ٢٠١٨-٢٠١٩

التفويض

أنا الطالب **عاطي محيسن عطية الفهمي** ، أفوض جامعه أَل البيت بتزويد نسخ من رسالتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

ب

إقرار

أنا الطالب: عايطي محيسن عطية الفهمي الرقم الجامعي: ١٧٢٠٦٠٠٠٣٢

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: اثر القيادة السياسية على التنمية الاقتصادية: القيادة السياسية الإماراتية دراسة حالة ٢٠٠٤-٢٠١٨

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستنلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:

التاريخ: / / ٢٠١٨م

قرار لجنة المناقشة

اثر القيادة السياسية على التنمية الاقتصادية: القيادة السياسية الاماراتية دراسة حالة

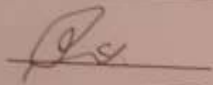

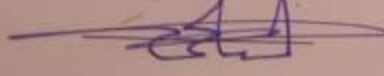
(٢٠١٨-٢٠٠٤)

اعداد الطالب: عاطي محسن عطية الفهمي

المشرف: الاستاذ الدكتور: عاهد مسلم المشاقبة

التوقيع

اعضاء لجنة المناقشة

	رئيساً ومشرفاً	الاستاذ الدكتور: عاهد مسلم المشاقبة
	عضواً	الدكتور: عبدالله العرقان
	عضواً خارجياً	الاستاذ الدكتور: محمد بن سلامة

قمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت /الأردن

توفقت واوصى بإيجازتها في / / ٢٠١٩م

الاهداء

الى من ملأ حياتي بالامل والتفاؤل ،، الى من حفزني للوصول الى القمة وهوة بكل شوق ليرى
بي الافضل ،، ابي الغالي

الى من سهرت الليالي بدون كلل او ملل ،، الى من بدعائها ورضاها عني وصلت الى منبري هذا
،،شمعتي المضيئة امي الغالية

الى من قصرت بأبوتي لها ،،اعذريني يا صغيرتي لم ابتعد الا لأن اعطيك الافضل ،،نور عيني
ابنتي شهد

الى شريكة حياتي التي طالما ساندتني وتحملت بعدي وكانت لي جبل ارمي ثقلي عليه في غربتي
،،زوجتي العزيزة

شكر وتقدير

اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني ووقف بجاني لاتمام هذا العمل كما اتقدم بالشكر الى جامعة ال البيت التي هيئت لنا كل سبل العلم الحديث

كما وأتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور عاهد المشاقبة لتفضله بالأشراف على هذه الدراسة المتواضعة واشكر أعضاء لجنة المناقشة كل من الأستاذ الدكتور.

الأستاذ الدكتور

فهرس المحتويات

ب.....	التفويض
ج.....	إقرار
ه.....	الاهداء
و.....	شكر وتقدير
ز.....	فهرس المحتويات
ط.....	الملخص
ك.....	Abstract
١.....	مقدمة
٢.....	اولا: أهمية الدراسة (العلمية والعملية)
٢.....	ثانيا: أهداف الدراسة:
٢.....	ثالثا: مشكلة الدراسة وأسئلتها
٤.....	رابعا: فرضية الدراسة:
٤.....	خامسا: حدود الدراسة:
٦.....	سادسا: منهجية الدراسة
٧.....	سابعاً: الدراسات السابقة:
١٢.....	الفصل الاول النظام السياسي لدولة الإمارات ،النشأة والتكوين وطبيعة السياسة الخارجية
١٢.....	المبحث الأول: نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة وطبيعة النظام السياسي
١٢.....	المطلب الأول: نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة
١٦.....	المطلب الثاني: المؤسسات الرسمية وصنع القرار في دولة الإمارات
٢٢.....	المطلب الثالث: المؤسسات غير الرسمية لدولة الإمارات

٢٦	المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية الإماراتية.....
٢٦	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....
٢٨	المطلب الثاني : مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية الإماراتية.....
٣٣	المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية لدولة الإمارات.....
٣٨	الفصل الثاني دور القيادة الامارتية على الواقع التنموي الاقتصادي.....
٣٨	المبحث الأول: دور القيادة الإماراتية في تطور التنمية الاقتصادية.....
٣٩	المطلب الأول : مسار تطور التنمية الاقتصادية في عهد الشيخ زايد (١٩٧١-٢٠٠٤).....
٤٤	المطلب الثاني : مسار تطور التنمية الاقتصادية في عهد الشيخ خليفة (٢٠٠٤-٢٠١٨).....
٤٩	المبحث الثاني: مؤشرات نجاح التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات.....
٤٩	المطلب الأول : إنجازات قيادات دولة الإمارات في المجال التجاري والاستثماري.....
٥٦	المطلب الثاني : معايير نجاح التنمية الاقتصادية.....
٥٩	المطلب الثالث : الاستراتيجيات الحديثة للاقتصاد الاماراتي:.....
٦٣	الخاتمة والنتائج والتوصيات.....
٦٣	أولاً: الخاتمة.....
٦٤	ثانياً: النتائج.....
٦٤	ثالثاً: التوصيات.....
٦٦	المراجع.....
٦٦	المراجع العربية.....
٧٣	المراجع الاجنبية.....

اثر القيادة السياسية على التنمية الاقتصادية: القيادة السياسية الإماراتية دراسة حالة

٢٠١٨ - ٢٠٠٤

الباحث : عايطي محيسن عطية الفهمي

المشرف: الاستاذ الدكتور عاهد الملخص

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على أثر القيادة السياسية على التنمية الاقتصادية: القيادة السياسية الإماراتية دراسة حالة للفترة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤) وقد تناولت الدراسة دور قيادات دولة الامارات العربية في ترسيخ ثوابت التنمية الاقتصادية التي تستند على المعرفة والحداثة وتكنولوجيا الاقتصاد الحديث من خلال جلب التجارب الاقتصادية الناجحة للدول الغربية والتي ساهمت في تطوير الاقتصاد الإماراتي ، بحيث أصبحت الإمارات من الدول الرائدة في التنمية الاقتصادية ومركز استثماري نموذجي في منطقة الشرق الاوسط.

كذلك ابرزت الدراسة فعالية النماذج الاقتصادية المتطورة والتي ساهمت في رفع ناتج الدخل القومي، وارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التبادل التجاري، وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي من خلال تفعيل النماذج الاقتصادية التي تستند على الاقتصاد الرقمي والمعرفي بالإضافة الى تفعيلها للاقتصاد الأخضر للتنمية المستدامة من اجل تعزيز القدرة التنافسية والاستدامة في التنمية الاقتصادية.

واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي، ويقوم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيراً كفيماً أو كمياً، من خلال الاطلاع على البيانات والأرقام التي حققها القادة الاقتصاديين في حقل التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وأكدت ان قدرة قادة دولة الإمارات في ترسيخ عناصر الأمن والاستقرار قد ساهمت في تعزيز عوامل الاستثمار وارتفاع النمو الاقتصادي. اوصت الدراسة بأن على الانظمة العربية الأخرى ان تتبع سلوكيات واجراءات قادة دولة الامارات في جلب الاستثمار وتطوير قدراتها الاقتصادية بالشكل الأفضل.

الكلمات المفتاحية: دولة الإمارات العربية ، التنمية الاقتصادية ، القيادة السياسية .

Impact of political leadership on economic development: UAE political leadership case study

٢٠١٨ -٢٠٠٤

University of AL-Albait

Abstract

The study examined the role of the UAE leadership in establishing the fundamentals of economic development based on knowledge, modernity and modern economy technology by bringing successful economic experiences of the countries of the United Arab Emirates Which has contributed to the development of the UAE economy, making the UAE one of the leading countries in economic development and a typical investment center in the Middle East.

The study also highlighted the effectiveness of advanced economic models, which contributed to raising the output of national income, increasing the proportion of foreign investments, enhancing trade exchange, and increasing economic growth by activating economic models based on the digital and knowledge economy, in addition to activating the green economy for sustainable development. Competitiveness and sustainability in economic development.

ك

The study is based on the case study and analytical descriptive approach, which is based on the study of reality or phenomenon as it is. It is presented as an accurate description and expressed in quantitative or qualitative terms. The study is based on data and figures achieved by economic leaders in the field of economic development of the UAE.

The study concluded that the ability of UAE leaders to consolidate security and stability has contributed to the promotion of investment factors and high economic growth. The study recommended that other Arab regimes should follow the behavior and procedures of UAE leaders to bring investment and develop their economic capabilities in the best way possible.

Keywords: UAE, Economic Development, Political Leadership.

مقدمة

تقوم التنمية الاقتصادية على اساس حضاري قبل كل شيء، مما استدعى وجود تحديات تقع على عاتق القيادة السياسية والوقوف في وجهها وتنفيذ برامج تنموية لنهوض بالدولة اقتصاديا وسياسيا وهذا ما تبنته دولة الامارات العربية المتحدة لنهوض باقتصادها وتنميته ليصبح قويا.

هناك علاقة قوية بين التنمية والتطور الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة وهذا التطور له تأثير على عوامل اخرى، لا يمكن تفصل عن التنمية الاقتصادية بل هي مكملة للحركة التنموية ومحفز لها وتدفعها للتقدم، وهذه العوامل هي العوامل السياسية وخصوصا دور القيادة السياسية وتوجيهاتها ورؤيتها لما هو افضل، وعوامل اجتماعية من خلال زرع افكار بين افراد المجتمع لتكون الدافع والمحفز لسعي للتقدم والازدهار واستثمار الثروات وخصوصا النفط والتي من خلالها تستطيع دولة الامارات العربية المتحدة وبتوجيه من قيادتها السياسية النهوض بدورها وتحقيق التنمية المرجوة والتي تعود بفائدة على الدولة بأكملها.

تعتبر التنمية الهدف الاسمي للقيادة السياسية سواء كان على الصعيد الداخلي او الخارجي لدولة الامارات العربية المتحدة وعلى هذا المبدأ بدأت منذ الاستقلال واستلام الشيخ زايد بن نهيان زمام الحكم عام ١٩٦٦م والذي سعى جاهدا لتحقيق مصلحة الدولة العليا والنهوض بها من خلال علاقات دولية حسنة مع العالم الخارجي والاهتمام في المواطن الاماراتي وفتح المجال للأيدي العاملة الاجنبية بالدخول الى الدولة للاستفادة من الخبرات الاجنبية لتحقيق ما يسمو له من وصول الدولة الى فأت الدول المتقدمة من خلال النمو والازدهار.

وبعد استلام الشيخ خليفة بن زايد سلطاته عام ٢٠٠٤م سار على نهج والده لتزدهر دولة الامارات العربية المتحدة مرتكز على تكاتف امراء الامارات الاخرى في الدولة، والنظر الى الصعود بالدولة الى مستوى متقدم لتصبح الدولة الاولى في المنطقة من خلال الاستقرار السياسي الذي حث المجتمع على المشاركة في السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

اولاً: أهمية الدراسة (العلمية والعملية)

تتبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في مسألة القرار السياسي وعلاقته بتخطيط السياسات التنموية ومدى تأثير صانعي القرار السياسي من النخب السياسية في متابعة متطلبات تنفيذ هذه السياسات في دولة الامارات العربية المتحدة، مع الأخذ بالاعتبار أهم التحديات التي قد تواجه القيادة السياسية ، وذلك في إطار بحثي له دلالات واقعية من خلال صنع القرار وتحديد التوجهات العامة للدولة خاصة في مجال التنمية، ويأمل الباحث من دراسته أن تسهم في تقديم تصور عملي واقعي لأصحاب القرار في دولة الامارات العربية المتحدة واتخاذ التشريعات اللازمة التي تكفل تحقيق الخطط التنموية وأهدافها بما يخدم الصالح العام للمجتمع والدولة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

تسليط الضوء على السياسات التنموية في دولة الامارات العربية المتحدة من خلال التطرق لمفرداتها وتوجهاتها وأهدافها

التعرف على الأدوار التي قامت بها النخب السياسية والقيادات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة في التخطيط لسياسات التنمية ووسائل تنفيذها

تحديد أهم المعوقات التي تواجه القيادات السياسية الحالية في دولة الامارات العربية المتحدة لتطبيق – تنفيذ الخطة التنموية.

دور القيادات السياسية في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ظل نمو الإيرادات العامة في دولة الامارات العربية المتحدة، وبعد عهد اكتشاف النفط، لعبت النخبة السياسية الحاكمة في دولة الامارات العربية المتحدة أدواراً مهمة شكلت

منعطفات جوهرية وانتقالات نوعية في قيادة وتوجيه عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية. وقد تعاضمت هذه الأدوار وازداد اتساعها بسبب الزيادة والتوسع في مهامها التقليدية وقيامها بمسئوليات ومهام تنموية متزايدة باستمرار لمواكبة التطورات التي تحدث في المحيط الخارجي للدولة، سواء على مستوى تطوير الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة للمواطنين من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية وغيرها، أو على مستوى المعيشة ورفع دخل الفرد واطاحة الفرص للعمل أمام المواطنين ، مع الحفاظ على الموروث من تقاليد وأعراف ومبادئ، كما أن مسؤولية التخطيط ووضع برامج التنمية وصياغة السياسات التنموية على هيئة خطط لتنفيذها في مراحل متعاقبة محددة، أدى إلى زيادة وتعقد المسئوليات المناطة بالقيادة السياسية للدولة، مما أدى إلى مواجهة هذه القيادات في أوقات مختلفة للعديد من التحديات والمعوقات في طريق التنمية والذي توجب عليها بالضرورة أن تعيد النظر في ما صاغت من سياسات تنموية سواء في بنائها أو في وسائل تنفيذها.

وعليه، فإن المشكلة التي سعت الدراسة لتحديد جوانبها تتمثل في تحديد تأثير القيادات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة في سياسات التنمية والخطط التنموية وذلك من خلال استعراض المراحل التنموية التي مرت بها دولة الامارات العربية المتحدة.

وبناء على ما تقدم في مشكلة الدراسة امكن صياغة السؤال المحوري التالي: ما اثر القيادة السياسية على التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة؟

ويتفرع عن السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

ما أبرز ملامح السياسات التنموية في دولة الامارات العربية المتحدة ؟

ما الأدوار التي قامت بها القيادات السياسية في التخطيط لسياسات التنمية ووسائل تنفيذها في دولة الامارات العربية المتحدة ؟

ما أبرز العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقة بين التوجهات السياسية للقادة السياسيين وبين تحقيق مشروعات التنمية والخطط التنموية في دولة الامارات العربية المتحدة ؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها "ان القيادة السياسية لها دور في كبير في تنفيذ التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة".

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

هناك علاقة طردية بين القيادة السياسية والتنمية الاقتصادية في الامارات.

هناك دور للقيادة السياسية في تخطيط سياسات التنمية في الامارات.

توجد عوامل متعددة لها اثر على في طبيعة النظام السياسي وتحقيق التنمية في الامارات.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: ستنم بداية الدراسة في العام ٢٠٠٤م وذلك التاريخ الذي تولى فيه الشيخ خليفة بن زايد سلطاته والعام ٢٠١٨ نهاية الدراسة

الحدود المكانية: دولة الامارات العربية المتحدة.

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة في موضوعها على بيان تأثير القيادة السياسية في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: القيادة السياسية الاماراتية.

المتغير التابع: التنمية الاقتصادية.

مصطلحات الدراسة:

القيادة السياسية:

عرفها (Thimmaiah) انها عملية معقدة يمارسها أشخاص في السلطة للتأثير على أتباعهم من النخبة السياسية والمجتمع بكل فئاته لتحقيق أهداف مجتمعية، ويرى أيضا ضرورة وجود القادة السياسيين لبدء أي عملية تغيير في المجتمع، والإسراع فيها، سواء كان التغيير على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، وقد يشمل أيضا ما قد يتخذ من قرارات في تعديلات الدستور، ففي كل هذه الأحوال يلعب القادة السياسيون دورا هاما من خلال تنفيذ هذه التغييرات وفق توجهاتهم ومعتقداتهم، ووفق القيم السائدة في المجتمع بشكل يقبله الجميع، على أن تكون تلك القرارات السياسية في التغيير مبنية على المعرفة الكاملة والحكمة المكتسبة من خلال التعلم والاستفادة من التجارب السابقة والخبرات السياسية.

التنمية:

عرف العازمي التنمية بأنها : عملية اجتماعية تهدف إلى الانتقال بالمجتمع المحلي إلى حالة أكثر تطورا في واقعها ومفرداتها بحيث تشمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بشرط أن تتوفر قيادة سياسية أمينة مستنيرة على جميع المستويات تتحمل المسؤولية وتؤمن بالتنمية وتسعى إلى تحقيقها بالتعاون مع قاعدة شعبية راغبة فيها، فيكون لدى السياسيين ورجال الاقتصاد والتعليم والاعلام ورجال الأعمال والفنيين التوجهات والرغبة الحقيقية في التنمية ، وعلى وعي بمضمونها وأهدافها، مع أهمية إدراكهم لنتائجها

عرفها إبراهيم بأنها: " عملية تغير شامل للقوى الإنسانية والمادية تسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف مرسومة، فهي بذلك تعتبر عملية تغيير اجتماعي مقصود ويمكن اعتبارها عملية تلقائية

وعرفها (Hodder) بأنها هي "حسن اتخاذ القرار لتعيين الموارد البيئية واختيار الأساليب واتباع النماذج وانتهاج سياسة النمو المتكافئ، إضافة إلى تحديد الأهداف النسبية لقطاعات الإنتاج والخدمات .

حيث يمكن تعريف التنمية إجرائيا بأنها: عملية تغيير في الأنماط الحياتية السائدة في مجتمع ما، يحددها توجهات سياسية ترسم أطرها العامة ويعكسها المجتمع برغباته واحتياجاته في حياة أكثر تطورا في الخدمات العامة ، وهي لا تخرج عن نسق محدد تسهم في صياغته القوى السياسية والشعبية معا وتضع توجهاته على شكل برامج وخطط قابلة للتنفيذ على أرض الواقع لذا يجب أن تكون العملية متفقة مع متطلبات المجتمع وملائمة لما يتوافر لدى الدولة من موارد طبيعية ومادية وبشرية، ويراعى في هذه العملية البعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة بما يهدف في النهاية إلى انتقال المجتمع إلى درجة أكثر تطورا مما كان عليه قبلها.

التعريف الاجرائي: هي القدرة من قبل النخبة السياسية وصانعي القرار السياسي على توجيه السياسات العامة الداخلية والخارجية للدولة، بما يتلاءم مع واقع الحال المجتمعي والقيم السائدة ومتطلبات الوقت الراهن الذي يفرض عملية التغيير ويتطلب من القيادة السياسية معرفة تامة وحكمة لكل الأبعاد التي قد يحدثها قرار التغيير.

سادسا: منهجية الدراسة

حتى تحقق الدراسة أهدافها، فقد اعتمدت على المنهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي ويقوم بوصفها وصفا دقيقا ، ويعبر عنها

تعبيراً كفيماً أو كميّاً، والظاهرة التي تم تناولتها الدراسة هي دور القيادة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة في رسم وتنفيذ سياسات التنمية، وقد تم الاستعانة بالمصادر

والتقارير المنشورة حول خطط التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لوصفها وتحديد أبعاد نجاح بعضها وأسباب فشل بعضها الآخر في إطار نظري، كما تم وصف طبيعة القيادات السياسية والنظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة والتطرق إلى صلاحيات ومسئوليات كل سلطة من السلطات المكونة للنظام السياسي في الإمارات العربية المتحدة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

(٢٠١١) بعنوان (Ardnt) (دراسة

The role of political leadership in economic Development

قدمت هذه الدراسة النظرية مسألة الدور الذي تقوم به القيادة السياسية في التنمية الاقتصادية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وجاءت الدراسة بطابع نظري، وقد بينت الدراسة وظائف القيادة السياسية في أي دولة والأدوار التي تقوم بها نحو التنمية الاقتصادية، وقد تم تحديد ثلاثة من هذه الأدوار، تتمثل في السلطة، الإلهام والابتكار، والإدارة، وأهمية كل من هذه الأدوار الثلاثة في مراحل إعداد وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية، بدءاً من وضع الأهداف وانتهاء بصياغتها كاستراتيجيات قابلة للتنفيذ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الأدوار تختلف باختلاف طبيعة القيادات السياسية في كل دولة، كما تبين أيضاً دور الثورات والحراك الشعبي في تغيير طبيعة تلك الأدوار في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويرى الباحث أن القيادات السياسية ذات الطبيعة كانت قوية إلا أنها قد تشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية. - مازن محمود علي ٢٠١٣ النظام السياسي الإماراتي بين التنمية السياسية واستحالة الأخونة

مهما كانت حجم الانتقادات والملاحظات التي نسجلها على نظم الحكم السياسي في أي دولة من دول العالم فإن ميكانيزم التغيير وديناميته الأكثر نجاعة تنبع من قلب النظم السياسية ذاتها، مدفوعة بحركة اجتماعية داخلية غير جذرية لا تقوم على قلب الماضي والحاضر بعجره وبجره. فكيف بنا

ونحن أمام نظام سياسي يكبر وينمو ويتطور كنظام الإمارات العربية المتحدة الذي أثبت حتى اللحظة أنه قابل للاستجابة لمتطلبات شعبه وفعالية في حمل مهام التنمية والتطور.

٦- اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: التميز في التنفيذ، ٢٠١٧.

تقدر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية تهيئة بيئة إيجابية لجميع موظفي الحكومة وغرس قيم السعادة والإيجابية في جميع الوزارات والجهات الحكومية، ووجوب ترسيخ التركيز على منظور السعادة ضمن السياسات والبرامج والخدمات وبيئة العمل في الجهات الحكومية وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتحقيق سعادة المجتمع. الأمر الذي يفرض بدوره إلى تحسين مستوى خدمة المتعاملين وتعزيز الابتكار وتوفير فرص عمل أفضل، وكنتيجة لذلك تعزيز مستوى التنافسية والنهوض بالتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني. وللمساعدة في ترسيخ هذا الهدف، أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة "دليل مواءمة السياسات الحكومية لتحقيق سعادة المجتمع" الرامي إلى إضافة منظور السعادة إلى عملية صياغة السياسات من خلال إعداد وجهات نظر وأدوات سياسية قابلة للتطبيق عند صياغة مبادرات سياسية جديدة وإعادة النظر في المبادرات الحالية، كما يتضمن الدليل "أداة تقييم أثر السياسات على سعادة المجتمع" - وهي أداة فحص إلزامية ألي سياسة مقدمة إلى مجلس الوزراء - لضمان اعتماد السعادة بنظرة شمولية في عملية صياغة السياسات، كما تقيم الأداة الأثر المتوقع ألي سياسة قائمة على سعادة المجتمع استنادا إلى المحاور الستة للتقييم، وهي: الاقتصاد والصحة والتعليم والمجتمع والثقافة والخدمات الحكومية والحوكمة والبيئة والبنية التحتية.

"The private sector and reform in the gulf cooperation council"

سعت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع الخاص في إصلاح وتنفيذ الخطط التنموية وتوجيه المسارات في العملية التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد استعرضت الدراسة أهم التحديات والإنجازات التنموية من خلال التركيز على دور القطاع الخاص في ل من هذه الدول، وقد بينت النتائج ضعف الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في خطط التنمية وتنفيذها كما بينت النتائج أن هذا الضعف في دور القطاع الخاص قد أسهم في محدودية أو ضعف المشاركة الرأسمالية الخليجية في الساحة السياسية اليوم وما تشهده من تطورات، على الرغم من امتلاكها مكانة الصدارة في الثروة النفطية بالنسبة لباقي دول العالم .

دراسة: غريسي، علوي سارة، ٢٠١٨ دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى (٢٠١٦- الاقتصادية العربية خلال الفترة (٢٠١٠ دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة ،

يحتل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر مركزا محوريا واهتماما بالغاً لدى غالبية بلدان العالم، كونه محركاً من محركات التنمية، لذا بذلت معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والاعتماد على سياسة اقتصادية مستقرة و تحسين مناخها الاستثماري بصورة مستمرة ليواكب التطورات العالمية، وليكون جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من مقومات ومؤشرات القوة لاقتصاد الدول، و حققت دولة الإمارات العربية مكانة متميزة أهلتها أن تكون من الدول الرائدة عالمياً، أخذاً بالعمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط من خلال تشجيع القطاع الخاص، وزيادة دوره في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومنح المزيد من الحوافز الاستثمارية لجذب

رؤوس الأموال الأجنبية وتوجيهها في مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلا عن العمل الجاد في محاور عديدة ترتبط بالبنية التحتية و الأمن السياسي وتطوير القوانين والتشريعات كذلك حرص القيادة الإماراتية على تبني التطورات التكنولوجية المعاصرة لخلق مناخ استثماري ملائم . وقد هدفت

الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي يلعبه المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص. وقد توصلت الدراسة إلى مدى مساهمة المناخ الاستثماري في استقطاب العديد من المستثمرين الأجانب.

ظاهر احمد علوانو مرتضى احمد خضير ٢٠١٨ مؤشرات التنمية المستدامة في أداء النظام السياسي لدولة الإمارات العربية الجهود والمبادرات.

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية التي أولت اهتمام بالتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة وجعلتها من أولوياتها عند تبنيها لأي سياسة تنموية، وبذلت في سبيل تحقيق ذلك العديد من الجهود، إذ عملت على تهيئة البيئة المناسبة وذلك من خلال إنشاءها العديد من المؤسسات (التدخل الإداري) وإطلاقها العديد من المبادرات والاستراتيجيات، وتشريعها للعديد من القوانين واللوائح التنفيذية (التدخل التشريعي) وانضمامها للعديد من الاتفاقيات الدولية (التعاون الدولي) المعنية بالتنمية المستدامة، والتي مكنت الإمارات من تحقيق التقدم في مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية)، والتي عكست مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وقيمت حالة الدولة من خلال المعايير الاقتصادية المتقدمة ومقارنتها مع دول أخرى.

دراسة نوزاد عبد الرحمن: الأهداف الإنمائية للألفية في دولة الإمارات العربية المتحدة : المسيرة و الإنجاز التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق الغايات الخاصة بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بهدف الارتقاء بحياة الإنسان في الإمارات، وقد خطت خطوات كبيرة لتحقيق هذه الأهداف، خصوصاً ما يرتبط بتعميم التعليم والرعاية للأطفال والأمهات، والارتقاء بالمستوى

المعاشي للفرد، وهذا ما قاد إلى احتلال دولة الإمارات العربية المتحدة مركز متقدم في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، إذ جئت بالمرتبة (٣٩) على الصعيد العالمي، وصنفت ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جداً. وتركز الدراسة على التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، كما يوضح التحديات التي تواجه الدولة، خصوصاً فيما يتعلق بتمكين المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية، وكذلك التحديات المرتبطة بضمان استدامة البيئة. وقد قسمت الدراسة إلى ثمانية أقسام، تناول القسم الأول القضايا المتعلقة بالهدف الأول

المتعلق بالقضاء على الفقر ومحاربة الجوع. واستعرض القسم الثاني الهدف المعني بتعميم التعليم الابتدائي للجميع، بينما ركز القسم الثالث على هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واختص القسم الرابع بهدف تخفيض معدل وفيات الأطفال، وجاء القسم الخامس ليلقي الضوء على تحسين الصحة الإنجابية للأمهات. أما القسم السادس، فيتناول المسائل المرتبطة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض. واستعرض القسم السابع كفاءة الاستدامة البيئية، بينما ركز القسم الثامن والأخير على تحقيق الشراكة العالمية في التنمية

- دراسة : هاجر سلاطني ، ٢٠١٩ سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة : دراسة مقارنة: الجزائر- الإمارات العربية المتحدة ،

تتمركز سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على رأس هرم السياسة المالية، وتمثل الأداة المثلى التي تسير ا الدولة مخططاً التنموية، وتعول عليها عند المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها كالبطالة والكساد. وبأخذ المقارنة في استعمال هذه السياسة لتوجيه التنمية الشاملة وتحقيق التنمية المستدامة بين كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، يتضح أن الجزائر أمامها شوط كبير من التحديات والإجراءات لتفعيل دور هذه السياسة لتحقيق التنمية المستدامة

الفصل الاول

النظام السياسي لدولة الإمارات، النشأة والتكوين وطبيعة السياسة الخارجية

عاشت الجزيرة العربية حالة من حياة البداوة إبان حكم الامبرطورية العثمانية، وفي واقع الأمر لم يكن هناك كيانات تبرز دور الدولة وإنما هي مجرد مشايخ وزعامات قبلية تحكم الأفراد من خلال منظومة قيمية ترتبط بالأخلاق والعادات والتقاليد التي تستمد قيمها من الدين الإسلامي، لذلك كانت الخليج عبارة عن شبه جزيرة صحراوية تجرى عليها تجارب التنقيب عن النفط من قبل بريطانيا بعد انفجار الثورة الصناعية التي احتاجت الى موارد خام للإعمال التصنيعية.

المبحث الأول: نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة وطبيعة النظام السياسي

تعد دولة الإمارات العربية من دول الخليج العربي واحد أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، وترتبط بروابط مشتركة مع دول الخليج في العادات والتقاليد، بالإضافة الى كون جميعها قبائل بدوية ومن رحم هذه القبائل تشكل الزعامات والقادة والذين انتقلوا من الحكم التقليدي كقادة قبائل الى الحكم السياسي كقادة دول، ويحكمها نظام سياسي متفرع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفي دولة الإمارات العربية بعض مظاهر الممارسات الديمقراطية بوجود مجلس الشورى، وتعد الامارات العربية المتحدة اليوم احد اكبر الدول المتميزة في عالم الاستثمار والتسويق على مستوى اقتصاديات العالم(المصري، ٢٠١٩، ص:٥).

المطلب الأول: نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد فكرة إنشاء إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة من التجارب الرائدة في الوطن العربي بعد أن عانت بلدان الوطن العربي حالة من الانقسام والتشرذم نتيجة الإستعمار العسكري والاقتصادي والفكري، رغم ذلك إلا أن نواة الوحدة لا زالت عالقة في ذهن بعض القيادات العربية ، من أجل أن تكون فكرة ومحاولة رائدة في مستقبل عربي يسعى لفكرة الوحدة ولم الشمل العربي.

وبناء على الإتحاد الذي شكل إطار دولة الإمارات العربية المتحدة والذي يتكون من سبع إمارات، وهي: أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين والفجيرة، وهي عباره عن واحات من دولة الإمارات العربية المتحدة ذات المناظر الطبيعية مع الكثبان الرملية الحمراء ، والواحة المليئة بأشجار النخيل من العين ، ومن جبال الحجار إلى المساحات الأكثر خصوبة من السهول الساحلية.

وبرزت دولة الإمارات ككيان سياسي مستقل في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م تتمتع بالشخصية الدولية والسيادة الخارجية، وبدأت تمارس نشاطاتها في العلاقات الخارجية وتساهم في القضايا العربية المصرية، بمقتضى الدستور الذي أكد أن الإتحاد جزء من الوطن العربي تربطه روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك (دستور الإمارات العربية المتحدة المادة ٦).

وفي الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ م، إرتفع علم دولة الإمارات العربية المتحدة للمرة الأولى على سارية قصر الإتحاد بمنطقة الجميرا في دبي، ليعلن للعالم أجمع قيام الدولة الاتحادية التي جاءت ثمرة مبادرات امتدت على مدى أربع سنوات مضت، عندما تمخض إجتماع عرقوب السديرة بالقرب من منطقة السميح على حدود إمارتي دبي وأبوظبي في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨ م ، بين المغفور لهما الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ، كإعلان اتحاد يضم إمارتي أبوظبي ودبي كبداية لإتحاد أكبر وأشمل (السري ، ٢٠١٥ ، ص:٣).

تم فيه إعلان قيام إتحاد فيدرالي بين إمارتيهما، ودعوة حكام الإمارات المتصالحة بما فيها البحرين وقطر للانضمام الى الإتحاد، استجاب الحكام للدعوة وإجتمعا في عام ١٩٦٨م، وفي هذا الإجتماع أعلن قيام "إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة"، وكان من ضمن قراراته إنتخاب المغفور له الشيخ زايد بن سلطان رئيساً للإتحاد، في ظل ظروف سياسية وإقتصادية صعبة ، وبرزت إطروحات ومبادرات حول موقع العاصمة والميزانية، وألية التمثيل في مجلس الإتحاد، إلا إن إجراءات إنضمام البحرين وقطر إلى الإتحاد باءت بالفشل، وبموجب ذلك قررت البحرين وقطر

إعلان الإستقلال منفرد لكل منهما عام ١٩٧١م، ومن العوامل التي ساهمت في عدم إنضمام قطر والبحرين للإتحاد

الإماراتي هو تخوف بريطانيا وبعض دول الجوار من قيام دولة عربية إتحادية قوية في منطقة الخليج العربي (النجار، ١٩٨٧، ص:٦٧).

في ١٨ يونيو سنة ١٩٧١ م اجتمع حكام الإمارات السبع لإجراء مباحثات تستهدف إيجاد شكل متين للتعاون فيما بينهم، تحقيقاً لمعنى التكامل وبحثاً عن الأمن والاستقرار في هذا الجزء من العالم. وتوصل حكام الإمارات إلى القرار التاريخي بالتوقيع على وثيقة قيام دولة اتحادية باسم (دولة الإمارات العربية المتحدة)، لتكون نواة لإتحاد شامل يضم بقية أفراد الأسرة من الإمارات الشقيقة التي لم تمكنها ظروفها من الانضمام إلى الإتحاد في ذلك الوقت، كراس الخيمة التي لم تعلن انضمامها في ذلك اليوم إلى الإتحاد بسبب إحتجاجها على إحتلال إيران للجزر طناب الصغرى وطناب الكبرى ، ولذلك بدأ مشروع الإتحاد بست إمارات هي أبوظبي ودبي والفجيرة والشارقة وعجمان وأم القيوين. وصدر دستور مؤقت لتنظيم شؤون الدولة. وفي ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١م، عقد حكام الإمارات الست اجتماعاً وأعلنوا سريان مفعول الدستور المؤقت وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، التي انضمت إليها إمارة رأس الخيمة في ١٠ فبراير ١٩٧٢، ليكتمل عقد اتحاد الدولة الفتية (حسن، ٢٠١٣، ص:٦٥).

عندما خرجت بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١م، تركت خلفها مشاكل حدودية بين دول الخليج ، ومن أبرز هذه الخلافات الحدودية بين الإمارات والسعودية حيث تركز هذه الخلافات بينهما في منطقة "خور العديد"، وخلافات دولة الإمارات وسلطنة عُمان، في "واحة البريمي"، ويعود هذا الخلاف إلى منتصف العشرينات من هذا القرن، ومشكلة الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران واصرار إيران على تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي(الرشيد ، ١٩٨٠ ، ص:٦٧)

وقد أدركت القيادة السياسية لدولة الإمارات أن بقاء هذه المشكلات دون تسوية يمثل عاملاً من عوامل الصراع في المنطقة، ويُفوّض أمنها واستقرارها واحترام قواعد حسن الجوار والمواثيق والقوانين الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وكان لصانع القرار السياسي اعتبارات للأمن والاستقرار في تقديم تنازل عن بعض الكيلومترات من مساحة الإمارات لصالح المملكة العربية السعودية في مشكلة "خور العديد"، وكذلك ميولها بتسوية النزاع حول "واحة البريمي" لصالح

سلطنة عُمان، وكذلك تعامل القيادة السياسية لدولة الإمارات تتجلى في الحكمة في إدارتها لحل نزاع الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران حتى وقتنا الحاضر، وحرصت على حل المشكلة بالطرق السلمية عبر المفاوضات المباشرة وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي (الاشعل، ١٩٧٨، ص: ٥٦).

لقد كان على الدولة الاتحادية البدء بترسيخ علاقاتها الدولية وخاصة مع المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والحصول على الاعتراف الدولي، لذلك إن أول عمل سياسي خارجي قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة هو الانضمام إلى جامعة الدول العربية بعد مرور أربعة أيام من حصولها على الإستقلال لتصبح الدولة العربية الثامنة عشرة في عضوية الجامعة، كما انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة فكانت الدولة رقم ١٣٢ من الدول الأعضاء، وحرصت على الانضمام الى العديد من الهيئات الدولية، كالبنك الدولي، واليونسكو، والأوبك، والأوبك، وهي عضو مؤسس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (مراد ، ١٩٩٩ ، ص: ٣٣).

يتضح مما سبق، إن فكرة إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، جاءت رداً على عوامل التجزئة والتشتت التي أحدثها الإستعمار في المنطقة العربية ، وهي سياسات أدت الى إحداث التفرقة والانغلاق السياسي منذ قيام الاحتلال البريطاني في عام ١٨٩٢م ، فقد كانت فكرة الاتحاد رداً على عوامل التجزئة بغية بناء كيان سياسي موحد مستقل تحت إطار دولة واحدة، ومحاولة جادة للقضاء على التخلف والإستغلال والفقر والأمية، والعمل على تدعيم قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة، وإنتهاج سياسة خارجية متزنة اقليمياً ودولياً وبخاصة تجاه الدول العربية، مدركة

التغيرات الإقليمية والدولية المُتسارعة، واتباع سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، والاندماج السريع في النظام السياسي والاقتصاد العالمي، والتي استقبلته الدول عضواً كامل العضوية في المنظمات العربية والدولية (مراد ، ١٩٩٩ : ٣٩).

وهنا لابد من بيان الدور الكبير والمحوري الذي بذله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله وأخيه الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم رحمه الله في جمع شمل الإمارات السبع الصغيرة والضعيفة والتي عانت من ويلات الحروب والاستعمار والفقر ، الى دولة اتحادية قوية تنافس الدول التي سبقتها في الاستقلال و قدرة على مواجهة المخاطر التي تهددها بالامكانات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والعسكرية التي تمتلكها والحنكة التي يتصفون بها حكماها ، وسار على ذات النهج صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حاكم دولة الإمارات وجميع حكام الإمارات .

المطلب الثاني: المؤسسات الرسمية وصنع القرار في دولة الإمارات

تختلف دولة الإمارات العربية المتحدة عن باقي الدول العربية في شكل النظام السياسي، وهيكلية صنع القرار، حيث ان نظام الحكم فيها إتحادي فيدرالي. فهناك الحكومة الإتحادية ولها دور محدد وهناك الحكومات المحلية ولها دور ضمن حدود إمارتها. ويحكم الدستور فإن العلاقة بين الحكومة الإتحادية وحكومات الإمارات تتميز بإعطائه الحكومة المركزية سلطات محددة وتركه مساحة غير محددة من السلطات المفهومة ضمناً للإمارات كل على حدة. وتحتفظ كل إمارة بالسيطرة على نفطها وعلى ثروتها المعدنية وعلى بعض مظاهر أمنها الداخلي. وللحكومة الاتحادية الكلمة الأولى في معظم مسائل القانون والحكم. ومسؤوليتها بالدرجة الأولى العلاقات الخارجية والسياسات الدولية والدفاع عن الوطن ضمن مسؤوليات أخرى منها الصحة والتعليم وغيرها (جريدة الاتحاد الاماراتية ، ٢٠١٢ ، ص:٥).

لكن الدستور يمكّن حكام الإمارات من التنازل للحكومة الاتحادية، في حال رغبوا في ذلك، عن سلطات معينة نص عليها كمسؤولية منفردة لكل إمارة. ومن الأمثلة على هذا الإمتياز قرار توحيد القوات المسلحة في منتصف السبعينات. وعلى هذا الأساس فإن لكل إمارة مساحة من الأرض تابعة لها، أكبرها إمارة أبوظبي، ولكل إمارة إستقلالها في إدارتها المحلية. وتتكفل العاصمة أبوظبي في إحتضان جميع الوزارات وإدارة سياسات الدولة وتشريعاتها(حسبو ، ١٩٩٥ ، ص:٥٤).

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بدستور إتحادي تم التوقيع عليه في ٢ ديسمبر ١٩٧١ ، وقد تكون من ست إمارات عدا إمارة رأس الخيمة والتي انضمت إليه في ١٠ ، فبراير، ١٩٧٢. كان الدستور في ذلك الوقت مؤقتاً حتى أعتد نهائياً مع إضافة بعض التعديلات عام ١٩٩٦ (أبو المجد، ، ١٩٧٨، ص:٤٢).

بحسب ممارسة نظام الحكم في الدولة فإنه أشبه بنظام ملكي إتحادي متعدد بحيث ينتخب رئيس الدولة ونائبه من حكام الإمارات السبعة أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد فقط ويكون اختصاص الإمارة هو الأصل واختصاص الاتحاد هو الاستثناء ، ويصف الدستور خمس مؤسسات اتحادية وهي: المجلس الأعلى للاتحاد، ورئيس الاتحاد ونائبه، ومجلس وزراء الاتحاد، والمجلس الوطني الإتحادي والقضاء الإتحادي. والمجلس الأعلى للاتحاد هو أرفع سلطة دستورية في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أنه أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية. وهو الذي يرسم السياسات العامة ويقرّ التشريعات الاتحادية. ولحاكمي أبوظبي ودبي حق النقض. يجتمع المجلس أربع مرات في السنة، وعادة ما تكون اجتماعاته بشكل غير رسمي.(دستور الإمارات العربية المتحدة، ١٩٧١، المادة ٤٥)

وفيما يلي تفصيلاً للنظام السياسي للدولة:

رئاسة الدولة: رئيس الدولة ينتخبه أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد من بين الأعضاء وذلك لولاية مدتها خمس سنوات. وتشمل صلاحياته تعيين مجلس الوزراء.

نائب الرئيس: يتم انتخاب نائب لرئيس الدولة ضمن المجلس الأعلى للاتحاد وهو رئيس مجلس الوزراء. وقد جرى العرف في الدولة أن يكون رئيس الدولة، حاكم أبوظبي ونائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي. إلا أنه في حياة الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وكان أثناءها نائباً لرئيس الدولة، كلف الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم برئاسة مجلس الوزراء لفترة من الزمن ليعود بعدها والده الشيخ راشد بن سعيد نائباً لرئيس الدولة ورئيساً لمجلس الوزراء (نوار، ٢٠١٣: ١٧٥).

السلطة التنفيذية: تتألف من رئيس الدولة ونائبه ومن المجلس الأعلى للاتحاد، ويقوم المجلس الأعلى للاتحاد بالاجتماع أربع مرات في السنة، وهو الذي يتولى رسم السياسات العامة للدولة وإقرار التشريعات الاتحادية فيها. ولحاكمي أبوظبي ودبي سلطة النقض النافذ داخل المجلس الأعلى للاتحاد، أما رئيس الوزراء والوزراء فمسئولون أمام رئيس الدولة وأمام المجلس الأعلى للاتحاد الذي يعتبر أعلى سلطة تشريعية في الدولة.

مجلس الوزراء: يقوم مجلس الوزراء بوضع مشروعات القوانين الاتحادية الخاصة بالدولة ثم يرفعها إلى المجلس الوطني الاتحادي، والذي يحيلها إلى اللجان المختصة. وإذا تم إدخال تعديلات على المشروع المقترح من قبل اللجنة التنفيذية يحال المشروع المعدل إلى اللجنة القانونية والتشريعية لدراسته، ولصياغة بنوده قبل مناقشته في جلسة المجلس. ومن ثم يتم رفع مشروع القانون إلى رئيس الدولة، كما توكل للحكومة الاتحادية حسب المادتين ١٩٠ و ١٢١ من الدستور المسؤولية في مجالات الشؤون الخارجية، والأمن والدفاع، وخدمات البريد والهاتف والاتصالات الأخرى، والعملة الوطنية، ومسائل الجنسية والهجرة، والرعاية الصحية، والتعليم، والترخيص للطائرات، وضبط حركة الطيران، وعدد من الموضوعات المنصوص عليها تحديداً والتي تشمل العلاقة بين العمال وأرباب العمل، وتحديد المياه الإقليمية، والأعمال المصرفية، وتسليم المجرمين إلى حكوماتهم (الحفيتي، ٢٠١٦).

السلطة التشريعية: تتألف السلطة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة من مجلس واحد هو المجلس الوطني الاتحادي. إلا أن هذا المجلس لا يتمتع بأية صلاحيات تشريعية بعد، إذ أنه يمارس دوراً استشارياً حتى الآن.

يتكون المجلس الوطني الاتحادي من ٤٠ عضواً يمثلون مختلف الإمارات، وذلك حسب الترتيب التالي: لكل من أبوظبي ودبي ٨ مقاعد ولكل من رأس الخيمة والشارقة ٦ مقاعد ولكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة ٤ مقاعد، نصف أعضاء المجلس يتم تعيينهم، أما النصف الآخر فيخضع للانتخاب من قبل هيئات انتخابية تشمل عدداً محدوداً من السكان، على أن الدولة تخطط نحو

انتخاب كل أعضاء المجلس من قبل عامة الشعب. ودولة الإمارات تهتم بحقوق المرأة بلا حدود، حيث تعتبر نسبة تمثيل النساء في المجلس الوطني الاتحادي أعلى نسبة تمثيل في العالم (عبيد، ٢٠٠٣).

السلطة القضائية: يشمل القضاء الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة جميع الإمارات باستثناء إمارتي دبي ورأس الخيمة، ويتكون من المحاكم الدنيا التي تعنى بالمسائل المدنية والتي توجد في كل إمارة، وهي محاكم درجة أولى أو ابتدائية، وكذلك توجد محاكم جنائية وشرعية منفصلة، كما توجد محاكم الاستئناف الاتحادية في كل إمارة. وأبو ظبي هي مقر محكمة التمييز، وهي أعلى محكمة استئناف ولديها صلاحية الفصل في المنازعات بين المحاكم وتقرير دستورية القوانين المحلية والاتحادية، ويحظر الدستور التعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما يمنع إلقاء القبض والتفتيش أو الحبس والاعتقال إلا وفقاً للقانون. وينص الدستور على استقلال القضاء، إلا أن قراراته تخضع للمراجعة من جانب القيادة السياسية (القانون الاتحادي الإماراتي رقم ١١ لسنة ١٩٧٣).

وزارة الخارجية والتعاون الدولي : وفقاً لدستور دولة الإمارات والقوانين الاتحادية، تمثل الوزارة صوت الدولة في المحافل العربية والإسلامية والدولية. ومن حيث مهامها، ووفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٦) لسنة ٢٠٠١ بشأن الهيكل التنظيمي وفي مادته الثانية، فإن وزارة الخارجية

والتعاون الدولي تضطلع بالعديد من الاختصاصات والمهام المتعلقة بتخطيط السياسة الخارجية للدولة، والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية، وتعد وزارة الخارجية الإماراتية جزء من السلطة التنفيذية للاتحاد بوصفها الوزارة التي تتولى المباشرة عن عملية تنفيذ السياسة الخارجية لدولة الاتحاد (ابن سعيد، ٢٠٠٨، ص: ١٥٤).

لقد كانت وزارة الخارجية من بين الوزارات الأولى التي تم انشاؤها مع أول تشكيل وزارى في دولة الإمارات، وشهدت الوزارة تطورات هامة سواء من ناحية تطور عدد الموظفين، أو من ناحية تطور الهيكل التنظيمي للوزارة، وقامت الوزارة بدور هام في توضيح أهداف السياسة الخارجية للدولة وتتولى وزارة الخارجية وفقاً للقوانين والمراسيم الاتحادية الواجبات التالية) (أسيد، ٢٠١٤ : ٤١).

١. الإشراف على جميع علاقات الدولة بالدول الأخرى وتنظيم عملية التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع تلك الدول.

٢. الاشتراك في جميع المفاوضات المتعلقة بالعلاقات الخارجية.

٣. تنظيم مشاركة الدولة في المؤتمرات والمنظمات والمعارض الدولية والاقليمية.

٤. حماية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج.

٥. القيام بالاتصالات والمباحثات والمفاوضات لعقد كافة الاتفاقات والمعاهدات التي ترغب الدولة أن تكون طرفاً فيها.

٦. جمع وتحليل وتقييم المعلومات السياسية والاقتصادية وغيرها التي تتعلق بالتطورات المؤثرة على العلاقات الخارجية للدولة، وتوزيع البيانات والمعلومات والدراسات على الجهات المعنية.

٧. تنظيم الاتصالات بين وزارات ومصالح ودوائر الدولة وبين الهيئات والحكومات الأخرى وبعثاتها التمثيلية.

٨. التعريف بالدولة وتراثها الحضاري وسياستها والدفاع عنها، واكتساب الاحترام والتأييد لها في الخارج.

٩. القيام بأعمال المزايا والحصانات والمراسيم للبعثات التمثيلية للدولة ورؤسائها وأعضائها المعتمدين في الخارج، والإشراف على شئون المزايا والحصانات للبعثات التمثيلية المقيمة وغير المقيمة ورؤسائها وأعضائها المعتمدين لدى الدولة.

١٠. إقتراح سياسة وقواعد ونظم الهجرة الأجنبية الى الدولة.

١١. إصدار وتجديد الجوازات الدبلوماسية والخاصة لمهمة.

١٢. إصدار وتجديد جوازات السفر العادية للمواطنين في الخارج وفقاً للقواعد التي تقررها وزارة الخارجية.

١٣. منح تأشيرات الدخول إلى الدولة أو المرور بها للأجانب في الخارج وفقاً للقواعد التي تقررها وزارة الداخلية.

١٤. توجيه التعليمات الدبلوماسية والقنصلية والادارية والمالية اللازمة لقيام البعثات التمثيلية للدولة بأعمالها.

١٥. الإشراف على جميع ممثلات الدولة الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.

١٦. تقوم بوضع الاقتراحات اللازمة لتخطيط السياسة الخارجية والإشراف على تنفيذ هذه السياسة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالعلاقات الخارجية.

وفي عام ١٩٨٩، استحدثت وزارة الخارجية قسماً جديداً للتأهيل الدبلوماسي يكون تابعاً لوكيل الوزارة بهدف رفع كفاءة أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بما يكفل حسن اداء الأعمال المنوطة بها. وقد أصدر راشد عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك قراراً حدد فيه اختصاصات القسم : تقديم البرامج التأهيلية للمعينين الجدد والبرامج المميزة لمن هم في الخدمة على أساس الربط بين المستويات الوظيفية ونوعية البرامج التأهيلية وإعداد البحوث والدراسات ونشرها تعميماً للفائدة وتوثيقاً للروابط مع الوحدات المماثلة في الداخل والخارج. (ابن حارب ، ١٩٩٥ : ٦٧)

المطلب الثالث: المؤسسات غير الرسمية لدولة الإمارات

تعد القبيلة من أهم المؤسسات في المجتمعات الخليجية، وللقبيلة خاصية ميزتها عن بقية المجتمعات المحيطة ، فمن الملاحظ الى طبيعة التنظيمات المدنية فقد تنوعت ما بين دينية ونسائية وخيرية ومهنية وتعاونية وثقافية وأدبية ورياضية، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة تعتبر من المراحل المهمة في تطور كل مجتمع مدني ألا وهي تشكيل الأحزاب السياسية وإن تقدمت البحرين على بقية دول الخليج العربية في هذا الجانب عندما أقرت إنشاء جمعيات نفع عام تحمل الطابع السياسي إلا أنها لم تسم أحزاباً سياسية بمفهومها الواسع، وقد قدرت إحدى الدراسات عدد مؤسسات المجتمع المدني الخليجية في الدول الست بحوالي ٢٠٠٠ مؤسسة، ويعتبر هذا العدد من مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج عدداً لا بأس به مقارنة بعدد سكان منطقة الخليج، وحادثة التجربة التنظيمية قياساً بعمر الشعوب، كما أن هذا العدد يعطي مؤشراً إلى تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار (القاسمي، ١٩٩٨، ص:٨٧).

ونظراً للخصوصية التي تمتع بها المجتمع الخليجي انطلاقاً من تاريخه القديم والحديث وانتشار الصحراء وفقر الموارد الطبيعية في هذه المنطقة قبل الاكتشافات البترولية التي تلاحقت في النصف الثاني من القرن العشرين عدا موقعه الاستراتيجي بين قارة إفريقيا وأوروبا وآسيا فإن كل ذلك حال دون أن يكون ضمن المستعمرات التي سيطرت عليها القوى الاستعمارية الكبرى بشكل مباشر والذي اتسم به الاستعمار العالمي مثل الاستعمار الإنجليزي للهند والفرنسي للجزائر ودول شمال

إفريقيا الذي استقر فيها قروناً وأثر في هذه المجتمعات تأثيراً واضحاً من خلال الثقافة واللغة والأدب (الفالح ، ٢٠٠٢ ، ص: ٦٥).

وحتى الاستعمار التركي إبان الخلافة الإسلامية التي كانت تسيطر على منطقة الشرق الأوسط بكامله، لم يكن له وجود بمعنى الكلمة في منطقة الخليج إلا فيما ندر في بعض المحميات التي لم يكن لها أثر بالغ في الشؤون الداخلية للمجتمعات الخليجية لأنها كانت مجتمعات صغيرة مما أعطها حرية نسبية بتسيير شؤونها الحياتية وتنظيمها، كما أن ارتباطها الاجتماعي المبني على دور القبيلة

أعطى المجتمعات الخليجية خاصية ميزتها عن بقية المجتمعات المحيطة، هكذا هي المجتمعات الخليجية على المستوى التاريخي الذي يصعب اختصاره بهذا الشكل والذي يحتاج إلى كثير من التفصيل والغوص في أعماق الحقائق لكي نصل في النهاية أو إلى نتيجة أكثر موضوعية، ولكن تم اختصارها قدر الإمكان لكي يكون هناك مجال أكثر لاستشراف آفاق مستقبل المجتمع المدني لدول الخليج العربية مبني على تلك الحقائق التاريخية (الطبطبائي، ١٩٧٨، ص: ٥١).

لقد جاءت المادة (٣٣) من دستور دولة الامارات العربية المتحدة حول مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات، والتي تعتبر حجر الأساس في البناء الدستوري الخاص بمؤسسات المجتمع المدني في الإمارات، حين نصت على أن "حرية الاجتماع، وتكوين الجمعيات، مكفولة في حدود القانون." وكان لا بد من إصدار تشريعات تنظم عمل الجمعيات ذات النفع العام، وتحديد علاقتها بالمجتمع (عبد الله، ١٩٩٩، ص: ٥٤).

ومن أهم مؤسسات المجتمع المدني التي لها وجود وفاعلية في المجتمع المدني الإماراتي المؤسسات التالية (عبد الله واخرون، ١٩٩٩، ص: ٤٣).

القبيلة: التي تعد مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التقليدي، والتي كانت تدير معظم شؤونها الداخلية بمعزل عما كان قائماً من أشكال السلطة.

الديوانيات: من جهة أخرى تلعب الديوانيات أو المجالس التي تتميز بها معظم الدول الخليجية دوراً لا تخفى أهميته كمنبر حيوي ومؤثر من منابر الرأي العام. والديوانيات أو المجالس هي موروث شعبي تنتقله الأجيال عن أسلافها. وهذه الديوانيات أو المجالس كانت في الماضي أهم مدرسة في حياة إنسان الخليج.

المساجد: تعد المساجد المؤسسات الأكثر أهمية ضمن هذه الملتقيات والمجالس والنوادي، والتي لم تكن مجرد المؤسسة الدينية الوحيدة القائمة والمستمرة، بل إنها كانت محور العمل الأهلي الخيري والتطوعي والتعاوني، في مرحلة ما قبل النفط.

النوادي: وتعد النوادي الرياضية غير المستقرة، والمجالس الخاصة، التي كانت تناقش الهموم الحياتية اليومية، بالإضافة إلى بعض الملتقيات الأدبية، التي ارتبطت أشد الارتباط بالعمل الفردي، والتي كانت تطفو وتزول بزوال الأفراد، وما يتاح لها من إمكانيات..

الطبقة المثقفة: بعد تطور المجتمع المدني في الإمارات. ظهرت الطبقة المثقفة والتي تزايد عددها والتي تتكون من المتعلمين والجامعيين والفنيين والإداريين، والذين يتواجدون في المهن الحديثة في القطاع الحكومي والخاص، ويمتلكون رؤى وأفكاراً وتطلعات واهتمامات فكرية وحياتية، ويستخدمون لغة ومفردات ومفاهيم ورموزاً وأدوات جديدة، كما أنهم يعبرون عن بروز مصالح وطموحات ورغبات فكرية ومادية مختلفة كل الاختلاف عما كان سائداً في المجتمع التقليدي.

حيث بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة بناءً على إحصائية لعام ٢٠١٥ حوالي ٨.٢٦٤ مليون نسمة، منهم ٩٥٠ ألف مواطن من أهل دولة الإمارات، ٧ مليون مقيم فيها للعمل بها، وتبلغ دولة الإمارات مساحة كبيرة جداً نظراً لأنها تضم عدد كبير من البلدان بها والمنتمية إليها. وقد تزايد عدد سكان الإمارات في السنوات العشر الأخيرة بشكل ملحوظ، وتعد الإمارات العربية المتحدة خير مثال على الوحدة العربية المترابطة بشكل وثيق في شتى المجالات، فإن ترابط تلك الإمارات الصغيرة مكونة أسطول دولة الإمارات العربية المتحدة تحت راية واحدة بزعامة المؤسس

المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي كان له الكثير من الفضل على شعب الإمارات بلم شملهم تحت راية واحدة متحدياً كل الصعاب والعقبات التي كانت تواجهه داخلياً وخارجياً، وقد أرتقت دولة الإمارات إلى أعلى مستوياتها في جميع المجالات، وقد بلغ عدد سكان الإمارات ٢٠١٨ يَدُل على هذا المستوى. ويمكن توزيع السكان على الإمارات كما يلي: (احمد، ٢٠١٨، ص:٤).

سكان دولة الإمارات : يبلغ إجمالي عدد سكان الإمارات حالياً حوالي ٩.٣٤٦.٠٠٠ مليون نسمة ، حيث تمثل نسبة المواطنين من سكان الامارات ١,٥٨٨,٨٢٠ نسمة ، فيما يمثل عدد سكان الإمارات من المغتربين ٧,٧٥٧,١٨٠ من إجمالي عدد السكان.

سكان إمارة أبوظبي: إجمالي عدد سكان أبوظبي بلغت ثلاثة مليون نسمة ، ونسبة المواطنين الإماراتيين بلغت ٥٠٦.٤١١ نسمة.

سكان إمارة دبي: إجمالي عدد سكان دبي بلغ ٢.٣٠٠.٠٠٠ مليون نسمة ، نسبة المواطنين ٢١٤.٠٠٠ نسمة ، ٢.٠٦٨.٠٠٠ مليون نسمة من الأجانب.

سكان إمارة عجمان : إجمالي عدد سكان عجمان حوالي ٢٦٢.١٨٦ نسمة ، نسبة المواطنين ٤٢.١٨٦ ألف مواطن ، ونسبة الاجانب ٢٢٠.٠٠٠ ألف نسمة.

سكان إمارة الشارقة: يبلغ عدد سكان هذه الإمارة ٩٤٦.٠٠٠ ألف نسمة.

سكان إمارة الفجيرة: يبلغ إجمالي عدد سكان إمارة الفجيرة ١٧٦.٨٢٥ ألف نسمة.

سكان إمارة رأس الخيمة: إجمالي عدد سكان رأس الخيمة ٤١٦.٦ ألف نسمة.

سكان أم القيوين: إجمالي عدد سكان هذه الامارة ٤٩.١٥٩ ألف نسمة

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية الإماراتية.

المطلب الاول: مفهوم السياسة الخارجية

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية وذلك نظرا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة، والى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية من جهة ثانية.

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناء على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها، ويعرفها جيمس روزنو "على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية (سليم، ٢٠٠١، ص: ١٠).

والسياسة الخارجية أيضا هي مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تملئها الخبرة التاريخية والظروف الإستراتيجية والتي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات. ويتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي فنجاحتهما تنعكس بشكل ايجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها (غربية، ٢٠١٥، ص: ١٦).

ومن جهته يقدم محمد السيد سليم تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، وبالتالي: "يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني

الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي (سليم، ٢٠٠١، ص: ١١).

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون (النبراوي، ١٩٨٥، ص: ٤٢١).

وهناك علاقة بين السياسة الخارجية والسيادة، فالدولة التي لا تملك سيادة تامة ولا تمارس سياسة خارجية محددة ومعينة، وعمليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها. ويظهر هاورد ليتنر "التداخل الكبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة، ويسرد مثال الأزمة النفطية في السبعينات على إثر حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل حيث تحركت الكثير من الدول "اليابان وأوروبا خاصة" إلى الولايات المتحدة للتدخل حين أضحي وضعهم الاقتصادي، ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية (Howard, ٢٠٠٦, p: ١٧١)

وفي مستوى آخر تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على انها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة (حتى، ١٩٨٥، ص: ١٥٧).

ويمكن تعريف السياسة الخارجية على انها: مجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي، كذلك السياسة الخارجية هي تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول ومع المنظمات الدولية (بوقارة ، ٢٠٠٣ ، ص:١٢).

وأخيرا السياسة الخارجية هي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة، سعياً لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة. وهذا التعريف يشتمل على أنماط السلوك الخارجي المختلفة التي يمكن أن تمارسها الدولة من خلال سياستها الخارجية كما أننا نفرق في هذا التعريف بين المستويات المختلفة للبيئة الدولية والتي عادة ما تشتمل على كثير من المتغيرات التي يتعين على صناع السياسة الخارجية أخذها في الاعتبار عند وضع هذه السياسة (جرجس، ٢٠٠٠، ص:٥٣).

إذاً، يمكن أن نقول أن مفهوم السياسة الخارجية هو خطة أو استراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية، وهي ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية بما تملكه من شخصية اعتبارية له سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها .

المطلب الثاني : مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية الإماراتية

اتسمت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالحكمة والاعتدال وارتكازها على قواعد إستراتيجية ثابتة تتمثل في الحرص على الإلتزام بميثاق الأمم المتحدة واحترامها المواثيق والقوانين الدولية، إضافة إلى إقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين بجانب الجنوح إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرق السلمية والوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل والإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين.

وقد حققت الدبلوماسية لدولة الإمارات انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي أثمر عن إقامة شراكات إستراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم بما عزز المكانة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي (عبدالله ، ٢٠٠١ ، ص:٣٢).

ومن خلال ذلك تم الاطلاع على أهم الثوابت والمرتكزات للسياسة الخارجية الإماراتية على المستوى الداخلي والخارجي للدولة موضحة كما يلي :

اولاً: الثوابت والمرتكزات الداخلية

تؤكد القيادة الإماراتية منذ نشأتها على ترسيخ مقومات المجتمع الإماراتي ونافذته على العالم الآخر من خلال فكر ورؤية القيادة الإماراتية التي تؤكد على قيم الإخاء الإنساني وتدعو دائماً إلى رفع المعاناة عن الإنسان بصرف النظر عن جنسه أو دينه مشددة على ضرورة تعميق قيم السلام العالمي

وحل النزاعات بالطرق السلمية وعبر الحوار. وتقوم على ثوابت متينة تؤكد حرصها على المواطن الإماراتي من خلال الثوابت والمرتكزات التالية (قرقاش ، ٢٠١٥ ، ص:٤٤).

إبراز الصورة المثلى للمواطن الإماراتي : وذلك من دعم عوامل التنمية والنهضة الاقتصادية والثقافية وإرساء دعائم السلام والإخاء في العالم وهو الأمر الذي أكسب المواطن الإماراتي احتراماً وتقديراً كبيرين أينما حل خارج الإمارات وأضاف إلى صورة الإمارات على الساحتين الإقليمية والدولية مزيداً من العلامات المضيئة.

دعم المرأة الإماراتية : ان القيادة الإماراتية تعزز دور المرأة الإماراتية على اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإماراتي عبر تضافر جهودها جنباً إلى جنب مع الرجل في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد بحيث استطاعت الوصول إلى العديد من المناصب القيادية العليا ومواقع صنع القرار.

دعم الشباب: حيث تهتم القيادة الاماراتية في الشباب باعتبارهم جيل الإمارات القادم على المستوى السياسي والاقتصادي والإنساني للمشاركة تعزيز بناء دولة الامارات، وتعزيز مختلف برامج مساعداتها الإنسانية والإغاثة والإنمائية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعديد من الدول النامية خاصة تلك التي تشهد حالات نزاع أو كوارث طبيعية فضلاً عن مساهماتها الأخرى الفاعلة في العديد من عمليات حفظ السلام وحماية السكان المدنيين وإعادة الأعمار في المناطق بعد انتهاء الصراعات

التنمية الاقتصادية في الإمارات : تقدم دولة الإمارات نموذجاً جاذباً على المستوى العالمي من حيث التنمية الاقتصادية والقيم الثقافية والاستقرار السياسي والاجتماعي، وهذا يجعل دول العالم المختلفة في الشرق والغرب حريصة على تعزيز العلاقات معها في المجالات كافة والاستماع لرؤيتها في قضايا المنطقة والعالم والتعرف إلى تجربتها التنموية الرائدة وهذا كله يمثل أحد مصادر القوة للإمارات على الساحة الدولية وأحد جوانب الدعم للسياسة الخارجية الإماراتية.

ثانياً : ثوابت السياسة الخارجية الإماراتية تجاه العالم

يسعى صانع السياسة الخارجية الإماراتية عبر سفاراته وإداراته المختلفة وبعثاته الدبلوماسية المنتشرة حول العالم على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بينها وبين دول العالم على مختلف الصعد والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وتبني مبادئ قيادتها التي تهدف إلى الحفاظ على الإنسان ورفع مستواه الفكري والحضاري وتطوير مفاهيم التطور والحضارة الإنسانية ومن خلال

ذلك سيتم الاطلاع على أهم ثوابت السياسة الخارجية الإماراتية تجاه العالم موضحة كما يلي(صحيفة الاتحاد الإماراتية ، ٢٠١٦ ، ص:١١):

نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق وأصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية وإن دولة الإمارات الفتية حققت على الصعيد الخارجي نجاحاً كبيراً حتى أصبحت تتمتع الآن بمكانة مرموقة عربياً ودولياً بفضل سياستها المعتدلة والمتوازنة.

الإنفتاح على العالم : تتسم السياسة الخارجية لدولة الإمارات بالإنفتاح على دول العالم المختلفة في الشرق والغرب في إطار من المصالح المشتركة التي تدعم مصالح الشعوب وتحقق أهدافها في التنمية والتقدم والرخاء، وهذا ما يؤكد الخطاب السياسي الإماراتي في العلاقة مع الخارج وتدعمه السياسات والمواقف العملية

تعزيز حضورها على الساحتين الإقليمية والدولية وتعمق تأثيرها في القضايا والملفات المطروحة على أجندة الإقليم والعالم خاصة مع ما يميز توجهاتها ومواقفها من اعتدال وحكمة وحرص على إستقرار العالم وأمنه وتنميته

الثقة والتوازن: حيث من ثوابت السياسة الخارجية الإماراتية كونها تقوم على الانفتاح والتوازن والمصالح ، وتنظيمها للعديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية وفوزها بتنظيم قمة الطاقة العالمية ٢٠١٩ في أبوظبي وتنظيم معرض إكسبو ٢٠٢٠ في دبي على الرغم من المنافسة الكبيرة على تنظيم هذين الحدثين العالميين المهمين من قبل دول كبرى.

عدم التدخل في شؤون الدول : وهي من اهم المرتكزات والثوابت التي تقوم عليها سياسة الإمارات وهي : الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير وبناء العلاقات على أساس المصالح والجنوح إلى السلم والحوار والالتزام بالمواثيق الدولية.

الحرب ضد الإرهاب: حيث تعد الإمارات من الدول السبّاقة في تبني مواقف واضحة في مواجهة التطرف والإرهاب والعنف والقوى التي تقف وراءها وتشجعها والقيام بمبادرات عدة لبناء موقف إقليمي ودولي قوي في التصدي للأفكار المنحرفة التي تشجع على الإرهاب وإبداء الاستعداد الدائم للانخراط في أي جهد أو تحرك دولي يهدف إلى محاربة التطرف أياً كان مصدره أو الجهات التي تنتبها من منطلق إيمان كامل بأن هذا التطرف وما يرتبط به من ظواهر مدمرة هو أكبر تهديد لأمن العالم واستقراره وأكبر خطر على الحضارة الإنسانية وسعي الشعوب نحو التقدم والتنمية.

علاقات متينة مع المجتمع الدولي : حيث سعت دائماً دولة الإمارات إلى بناء علاقات مع مختلف دول العالم في قاراتها الست فقد بلغ عدد الدول التي ترتبط مع دولة الإمارات بعلاقات دبلوماسية معها نحو ١٩٠ دولة في العالم في قاراته الست وبلغ عدد سفاراتها في الخارج الـ ٦٩ سفارة و ١١ قنصلية وست بعثات دائمة بينما بلغ عدد السفارات الأجنبية لدى الدولة ٩٩ سفارة و ٧٥ قنصلية، إضافة إلى ١٦ مكتباً للمنظمات الإقليمية والدولية مقارنة مع ثلاث سفارات فقط لبريطانيا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية عند قيام الاتحاد في عام ١٩٧١ (صحيفة الخليج الاماراتية، ٢٠١٤، ص:٤).

المساعدات الخارجية، احتلت تلك المساعدات موقعاً متقدماً في التعامل الخارجي لوزارة الخارجية فتعمل الوزارة عن طريق بعثاتها المعتمدة في الخارج وبالتعاون مع الجهات والمؤسسات الحكومية الخيرية على إيصال مختلف أنواع المساعدات المالية والإنسانية للعديد من المحتاجين والمتضررين في دول العالم من خلال برامج تنموية ومشاريع بنى تحتية متقدمة، إضافة إلى تقديم العون للدول التي تعاني الحروب والكوارث الطبيعية.

التأكيد على السلام العالمي : فقد ارتكزت سياسة الامارات على مبادئ الحق والعدل والسلام منطلقين إيماناً بأن السلام حاجة ملحة للبشرية جمعاء.

حماية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج وتحافظ على مواقف سياسية واضحة تدعم علاقة الدولة مع شركائها الإقليميين والدوليين وتعزز من مكانة الدولة كنموذج يحتذى به في إدارة العلاقات السياسية.

خدمة المصالح الوطنية وصيانة سيادة الدولة وتفعيل منظومة التعاون الخليجي بما يحقق التكامل وتوثيق التعاون مع الدول العربية والتكتلات الإقليمية باذلين الجهد لبناء بيئة إقليمية ودولية قائمة على السلام والاستقرار والثقة المتبادلة مستمره في سياستها ملتزمة بمواجهة الإرهاب ومحاربة التطرف وتسوية الصراعات بالطرق السلمية والمشاركة في الجهود الدولية لحماية البيئة والمساهمة في تطوير نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً (العوضي، ٢٠١٠، ص:٦).

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية لدولة الإمارات

اولاً: المحددات الاقتصادية: ويُقصد بالمحدد الاقتصادي كل ما تملكه الدولة من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، كمصادر الطاقة والمعادن والموارد الزراعية، والتي توفر الأساس المادي للنمو الاقتصادي للدولة، فالوضع الاقتصادي له تأثير على إمكانيات الدولة العسكرية والسياسية، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، فإن إفتقار الدول لبعض الموارد

الطبيعية كان هو السبب وراء نشوب العديد من الحروب لما له من أثر في إضعاف بنية الدولة يشكل العامل الاقتصادي مرتكزاً في ممارسة النظام السياسي، مما يندرج تلقائياً على مسار السياسة الخارجية وبناء قوتها الذاتية، لأن قوة الدولة في اقتصادها، إذ يرتكز على هذا العامل نظام العلاقات الدولية، ويعد حجر الزاوية في بنية النظام السياسي (سليم ، ٢٠٠١ ، ص:١٩٥).

تلعب موارد دولة الإمارات العربية المتحدة الاقتصادية الدور نفسه الذي تلعبه اقتصادياً الدول الأخرى في مجال السياسة الخارجية، ويمثل النفط المورد الرئيسي لإقتصاد دولة الإمارات فهو من أهم المرتكزات التي اعطت الدولة أهميتها الدولية، حيث تمتلك دولة الإمارات نسبة ٤ % من

مخزون النفط العالمي، وما يقارب ٣.٥ % من مخزون الغاز العالمي، وما يقارب ١٠ % من إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك عالمياً (عبد الحميد، ٢٠١٥، ص:٤).

أما عن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد قفز الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٥١٠.٩ مليار درهم) خلال عام ٢٠٠٦م إلى (١٠٤٧ تريليون درهم) في عام ٢٠١٤م، ثم إلى (١.٥٨ تريليون درهم) في عام ٢٠١٥م مع توقعات بوصوله إلى (١.٨ تريليون درهم) عام ٢٠١٦م (موقع دنيا الوطن، ٢٠١٦: ٣). وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات لعام ٢٠١٨ بنحو ١.٤ تريليون درهم ما يعادل (٣٨٢.٥٧) مليار دولار (عبدالعظيم، ٢٠١٨، ص:٢).

ثانياً : المحددات السياسية: أن الوحدات القرارية الأساسية تتمثل عادة برأس الدولة، وهو المحرك وصانع السياسة الخارجية في علاقات دولة الإمارات الدولية، وكان المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان له بصماته على أحداث ذات أهمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فكان المؤسس لدولة الإمارات، وفي تشييد نهضة حضارية واقتصادية وثقافية وعمرانية تتماشى مع تطلعات الشعب الإماراتي، وصناعة سياسة خارجية قائمة على التوازن والانفتاح على العالم الخارجي مع العديد من الدول على الصعيد القومي والدولي، واستكمالاً لبناء الدولة في عهد الشيخ خليفة بن زايد فقد شهدت دولة الإمارات تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية متلاحقة بهدف

إصلاح هيكل الحكومة، فقد جرى عليها عملية الإصلاح السياسي على المستوى الاتحادي في إطار المشاركة السياسية، فقد أطلق الشيخ خليفة بن زايد برنامج "التمكين" في عام ٢٠٠٥م، حيث تجسدت أهم الخطوات في عملية الإصلاح السياسي عن طريق انتخابات لأول مرة في عام ٢٠٠٦م لتفعيل دوره ودعم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وتعميق وترسيخ الممارسة الديمقراطية، واستحداث وزارة تعنى بشؤون تطوير العمل البرلماني، وهي وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني، والمصادقة على تعديل الدستور عام ٢٠٠٨م لتوسيع صلاحيات المجلس وتمكينه كسلطة تشريعية ورقابية من الاستمرار في ترسيخ العملية الديمقراطية وتطويرها (عبدالحميد، ٢٠١٧، ص:٣)

ثالثاً: المحددات التاريخية: يقصد بالعامل التاريخي كل ما تتركه التجارب التاريخية والقيم والتقاليد الاجتماعية لمجتمع من المجتمعات من تأثيرات مختلفة في نوعية سلوك أعضائه، وكذلك في علاقاتهم المتبادلة من جهة وفي نوعية تفسيرهم للماضي وتقويمهم للحاضر ونظرتهم للمستقبل من جهة ثانية، كما أن اكتساب التاريخ أهمية خاصة أو نقلاً خاصاً على الحركة السياسية الخارجية يتوقف على نوعية إدراك صانع القرار لدلالات هذا التاريخ من جهة وعلى تحكم الصفات الثقافية الأيديولوجية في تشكيل التنظيم الاجتماعي السائد من جهة أخرى (النعمي، ٢٠١١، ص: ٣٨٩).

ومنذ إعلان بريطانيا انسحابها، بدأ حكام المنطقة يفكرون في اتحاد يضم إمارات الخليج العربي التسع ولم تكن منطقة الخليج العربي كما نجدها اليوم وحدات سياسية صغيرة مجزأة على امتداد الساحل في الخليج العربي قبل الاستعمار، وإنما كانت وحدة تاريخية وحضارية وسياسية متشابهة، وأن التكوينات السياسية الحالية هي من خلق الاستعمار الأوروبي الحديث (العيدروس، ٢٠٠٢، ص: ١١٣).

وفي عام ١٩٧١م اجتمع حكام الإمارات العربية المتحدة الست (ابو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة) لإقامة دولة اتحادية يطلق عليها اسم "دولة الإمارات العربية المتحدة"، وانتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للدولة لمدة خمس سنوات، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم

نائباً للرئيس، ولكن إمارة رأس الخيمة لم تعلن انضمامها إلا في عام ١٩٧٢ (وثائق الخليج والجزيرة العربي لعام ١٩٧٥).

رابعاً: المحدد الجغرافي: تعد دولة الإمارات العربية المتحدة امتداداً جغرافياً إلى دول الخليج العربي، وخليج عُمان، ومن الملاحظ أن حدود دولة الإمارات مع جيرانها ليست حدود طبيعية، ولا تتضمن جبلاً أو أنهاراً، إنما خطوط رسمتها بريطانيا التي كانت تسيطر على منطقة الخليج العربي منذ ١٥٠ عام، والتي اتسمت بقدر كبير من التداخل والاشتباك خاصة أن معظم جيرانها يفوقون

دولة الإمارات في عدد السكان كإيران والسعودية (عبدالمؤمن، ٢٠٠٧، ص: ١٤٦).

دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث موقعها الجغرافي الذي يمتد على شريط ساحلي يبلغ طوله (٦٥٠) كيلومتراً في حدود المياه الإقليمية للدولة من حوض الخليج العربي ، جعلها منطقة تجتمع فيها ثلاث بيئات طبيعية ، جزء شرقي يشكل بيئة جبلية، وجزء شمالي وشمالي شرقي ذو طبيعة ساحلية ، وجزء جنوبي وجنوبي غربي يمتاز بطبيعة صحراوية وهو يحتل أكثر الجهات مساحة في البيئة الجغرافية للدولة (القمزي، ٢٠٠٨، ص: ٤٣).

كما أن موقع دولة الإمارات ذا أهمية استراتيجية كبيرة، فهو يشرف على الخليج العربي وخليج عمان ومضيق هرمز، ويعتبر هذا الأخير بوابة النفط العالمي، ولموقع دولة الإمارات الحساس أهمية كبيرة في سياستها الخارجية بحيث أصبح المحور الخليجي من أولويات سياستها الخارجية (أبو الشيخ، ٢٠٠٥، ص: ٦٠)

اما بخصوص النزاعات الحدودية فكان لصانع القرار السياسي اعتبارات للأمن والاستقرار في تقديم تنازل عن بعض الكيلومترات من مساحة الإمارات لصالح المملكة العربية السعودية في مشكلة "خور العديد"، وكذلك ميولها بتسوية النزاع حول "واحة البريمي" لصالح سلطنة عُمان (عبدالمؤمن، ٢٠٠٧، ص: ١٤٦).

خامسا المحددات الثقافية: لقد شهدت دولة الإمارات واقع الاستعمار البريطاني الذي شكل حالة من الضعف والتخلف والتجزئة وما يلتحق بها من آفات الفقر والجهل والمرض ، الا ان للإسلام تأثيره في النفوس وفي السلوك وظل الأعراف والقيم العربية وتأثيرها في التصرف والعادات ، وكان من بين مظاهر ذلك التأثير الإيمان بالعلم والتعلم ، والعناية بالقران الكريم سبيلاً لأدوات المعرفة في القراءة والكتابة ، مما أدى إلى قلة عدد الأميين ، وهذا يدل على إهتمام الدولة ورغبتها بزيادة العلم والمعرفة على مر السنوات لمواكبة التطور العلمي والمعرفي في العالم (وهيب ، ٢٠١١ ص: ٦٠)

وشهدت البلاد عام ١٩٧٣ افتتاح التعليم المهني بأنواعه الثلاثة الصناعي والزراعي والتجاري، ابتدأت في أبوظبي ودبي ورأس الخيمة ثم توسعت في باقي الإمارات، كما أبدت الدولة عناية خاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية فزاد الإقبال عليها حتى أصبح التعليم فيها مطلباً وطنياً وقومياً، فضلاً على اهتمام الدولة بافتتاح المدارس الأهلية وتوسيعها من أجل رفع مستوى التعليم ، والتوسع في دراسة اللغات الأجنبية بجانب المناهج الدراسية المنهجية. وشهد عام ١٩٧٧ قفزة نوعية في حقل الدراسات في دولة الإمارات العربية المتحدة بعد افتتاح جامعة الامارات العربية المتحدة، بحيث شكلت هذه الجامعة خطوة أولى على الطريق الحضاري بالنسبة إلى التعليم العالي ، وخطوة أولى في سبيل إنشاء جامعات وكليات متخصصة أخرى في جهات متعددة من الدولة، وقد خصصت الدولة المبالغ اللازمة من ميزانيتها لهذا الشأن، فضلاً على اهتمامها بإرسال البعثات العلمية إلى الخارج (ابن سعيد، ٢٠٠٣، ص: ٩٥)

الفصل الثاني

دور القيادة الامارتية على الواقع التنموي الاقتصادي

شكلت التنمية الاقتصادية احد ثوابت ومرتكزات قادة الإمارات الاقتصاديين، فمنذ المؤسس الأول للاتحاد الإماراتي عام ١٩٧١ بقيادة الشيخ زايد ال نهيان رسخ جهوده نحو استثمار الموارد الطبيعية وخاصة مادة النفط في تحديث وتطوير اقتصاد الإمارات ضمن خطط إستراتيجية طويلة الأمد والتي نقلت الإمارات من دولة تقليدية الى دول اقتصادية ناجحة، بعد وفاته تولى الشيخ خليفة القيادة في عام ٢٠٠٤ لتكون الإمارات احد اكبر الدول الاقتصادية في الشرق الأوسط من خلال خطط إستراتيجية جديدة دخلت الإمارات من خلالها الأسواق العالمية متسلحة بعوامل الريادة والمعرفة ، لتصبح الإمارات من الدول المنافسة في الاقتصاد الحديث والمتطور القائم على اقتصاد الرقمنة مع استخدام أفضل الوسائل الاقتصادية التكنولوجية(عبيد ، ٢٠١٢ : ١١).

المبحث الأول: دور القيادة الإماراتية في تطور التنمية الاقتصادية.

منذ نشأة اتحاد دولة الإمارات العربية عام ١٩٧١ سار قادة دولة الامارات نحو التنمية والتطوير لواقع الاقتصاد الإماراتي، فقبل ثلاثين عاماً كانت الإمارات واحدة من أقل البلدان نمواً في العالم، لكن اليوم حقق الإمارات مستوى عال من الدخل مشابه لمستوى الدول المتقدمة، هذا التطور لم يتم بشكل تدريجي ضمن التطوير الافتراضية الذي مرت به معظم الدول الأوروبية المتقدمة، بل بشكل متسارع بفضل الثورة النفطية الكبيرة وما شكلته عائدات النفط الضخمة في دولة الإمارات العربية المتحدة من تراكم رأس المال ساعدت على تحقيق التنمية الاقتصادية لوفرة الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، وقد تبنت الإمارات مشاريع الصناعات القائمة على الموارد كاستراتيجية تنموية، وهي إستراتيجية صناعية تعتمد على استخدام الموارد الطبيعية، مما مكن دولة الإمارات العربية المتحدة من تحقيق درجة كبيرة من التنمية الاقتصادية خلال الإطار الزمني للفترة لعام ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ وهي فترة ارتفاع أسعار النفط نسبيا انذاك (عبدالنبي، ٢٠١٧ : ١٢).

المطلب الاول : مسار تطور التنمية الاقتصادية في عهد الشيخ زايد (١٩٧١-٢٠٠٤)

لقد كان الاقتصاد الإماراتي في سنوات النشأة والتأسيس اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة البسيطة وتربية الحيوانات، واستخراج اللؤلؤ وتجارة اللؤلؤ وصيد الأسماك والبحارة وبالتالي، فإن الفترة التي سبقت اكتشاف النفط تعكس الموارد الطبيعية المحدودة للبلاد، وأسفرت عن وجود اقتصاد ذاتي بسيط بدأت فترة التطور الاقتصادي في الإمارات، وعندما تشكل الاتحاد الإماراتي في ٢ كانون اول عام ١٩٧١ تأسس المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرسمية، وقد تزامنت مع زيادة هائلة في إنتاج النفط وصادرات النفط، تليها الارتفاع الهائل في أسعار النفط في عام ١٩٧٣ (صحيفة البيان الاماراتية، ٢٠١٨: ٦).

ومن ابرز العوامل التي ساعدت على تطور وتحديث التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية العوامل التالية (عبدالعظيم ، ٢٠١٨).

الاستقرار السياسي والاجتماعي: تمتعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها في عام ١٩٧١ باستقرار سياسي. وقد كان للقادة صنّاع القرار الاقتصادي في الإمارات دور في بناء هياكل سياسية واقتصادية تتناسب مع المجتمع القبلي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد أدى توزيع عائدات النفط الضخمة على تشكيل وتكوين بنية تحتية اجتماعية واقتصادية برز دورها من خلال تقديم مستوى عالٍ من الخدمات الاجتماعية، مثل الخدمات الصحية والتعليم، بالإضافة الى رفع المستوى المعيشي لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، كذلك نتيجة وجود قيادات لدى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة حافظت على سجل جيد نسبياً في مجال حقوق الإنسان منذ تشكيل الدولة، وهذا بدوره عزز الاستقرار السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى دور دولة الإمارات العربية المتحدة كعضو نشط في العديد من الجمعيات الإقليمية والدولية مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، ومجلس التعاون الخليجي العربي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. فقد مهدت هذه القيادات كل عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي ومهد الطريق للاستثمار المحلي والدولي في القطاع الصناعي.

النفط والثروة المعدنية: تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة باحتياطيات هائلة من النفط ، سواء في المناطق البرية أو البرية. كما يتم إنتاج الغاز المرتبط من إنتاج النفط الخام والغاز منذ أوائل السبعينيات، اعتمد النمو الاقتصادي الهائل في الإمارات العربية المتحدة إلى حد كبير على اكتشاف واستغلال النفط. وقد استثمرت القيادات الإماراتية إدارة صناعات النفط والغاز بشكل جيد، وتم استخدام أحدث التقنيات باستمرار لزيادة الكفاءة الإنتاجية. وفقاً لوزارة البترول والثروة المعدنية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد بلغ الحد الأقصى للقدرة اليومية المستدامة لإنتاج النفط في الإمارات مليوني برميل يومياً. وقد بلغت طاقتها الإنتاجية المثبتة أكثر من ٣ ملايين برميل يومياً. في عام ٢٠٠٠ بلغت احتياطيات النفط المؤكدة في الإمارات ٩٨.٨ مليار برميل ، باعتبارها ثالث أكبر احتياطيات النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية والعراق ، وقدرت احتياطيات النفط المؤكدة في الإمارات بنحو ١٠ في المائة من الاحتياطيات العالمية من النفط في حزيران ٢٠٠٠. على أساس ان الإنتاج اليومي من النفط بلغ ٢،٢ مليون برميل يومياً، وقدرت احتياطيات النفط في الإمارات العربية المتحدة لان تستمر لأكثر من ١٢٢ سنة. وقدرت احتياطيات الغاز المؤكدة بنحو ٦ تريليونات متر مكعب في عام ٢٠٠٠ ، ويقدر أن لدى الإمارات العربية المتحدة احتياطيات من الغاز الطبيعي تعادل أكثر من ٤ في المائة من الغاز العالمي المعروف، وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة رابع أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بحيث قدر إنتاج الغاز اليومي في عام ١٩٩٩ بـ ٢٩٤٠ مليون قدم مكعب، وقدر احتياطي الغاز بأن يستمر لأكثر من ٦٠ عاماً، لذلك هناك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز قادرة على الحفاظ على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث تنقسم الموارد المعدنية الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ثلاث فئات: الصخور والرمال والترربة والمعادن، ويقتصر استغلال المعادن في المقام الأول على الصخور والرمال، وتستخدم الصخور والحصى للبناء، ويستخدم الحجر الجيري والرمل والمارل والجبس في صناعة الأسمنت، ويوجد أيضاً تعدين صغير النطاق للكروميت المعدني في الفجيرة، هذه الموارد شكلت نقله موعية في التنمية الاقتصادية لدولة الامارات (الخطيب ، ٢٠١٩ : ١٥).

الموارد الزراعية: تشكل المساحة الكلية للأراضي الواقعة تحت الزراعة والحراثة أقل من ١.٥ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي في الإمارات. وقد ساهمت الزراعة مساهمة صغيرة فقط في الناتج المحلي الإجمالي بواقع (٣.٨ في المائة في عام ١٩٩٩). ومع ذلك ، كانت هناك زيادة ثابتة وكبيرة في مساحة الأراضي المخصصة للزراعة والحراثة على مدار الثلاثين عامًا الماضية نتيجة للجهود المستمرة التي بذلتها حكومة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز التنمية الزراعية باستخدام الحوافز التالية(صحيفة الإمارات اليوم ، ٢٠١٨ :٦).

يتم منح قطع الأراضي الزراعية مجاني لأي مواطن الإمارات.

يتم تسوية الأرض وإعدادها ميكانيكياً مجاناً.

يتم توفير مدخلات الإنتاج مثل البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية بتكلفة النصف.

يتم حفر آبار المياه مجاناً.

توفير خدمات فنية مجانية مثل تركيب مضخات المياه. وقد تم إنشاء خط ائتمان زراعي في عام ١٩٧٨ لمنح المزارعين قروضاً لمضخات المياه وأسلاك السياج ومحركات قوارب الصيد، والبيوت الخضراء وأنظمة الري بالتنقيط. .

تسويق المنتجات بشكل مضمون تكفله الحكومة.

يتمتع صغار المزارعين بالحماية من المنافسة الأجنبية من خلال سياسة شراء منتجات المزارعين بأسعار مواتية.

إن الإمكانيات الزراعية المحدودة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مع وجود الأراضي غير المناسبة وندرة المياه والمناخ القاسي ، لم تشكل عقبة أمام تنميتها الاقتصادية، وعلى الرغم من أن التحسن في الإنتاج الزراعي عادة ما يكون شرطاً ضرورياً للتنمية الناجحة ، إلا أن هناك استثناءات

عندما ينتج بلد نام مثل الإمارات المعادن الغنية والتي يمكن أن يتم تصديرها إلى الأسواق العالمية ، وشراء الواردات الغذائية التي تحل بعد ذلك جزئياً عن إنتاجية الزراعة في البلاد. (عبدالنبي ، ٢٠١٧: ١٢).

السكان والقوى العاملة: سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في الأساس ذو عدد قليل، وبعد اكتشاف النفط وتصديره في العقود الأربعة الماضية شهد نموًا سريعًا للغاية ، نتيجة لارتفاع المعدلات الطبيعية بين السكان الأصليين في الإمارات ، بالإضافة للهجرة الداخلية الوافدة للمغتربين الذين يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع السكان. وبالتالي ، فإن عددًا صغيرًا من السكان الأصليين وعدد كبير من المغتربين ووجود ثروة هائلة من إنتاج النفط شكلت السمات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الإمارات. بالإضافة إلى حجم السكان والتكوين العمري ، فإن العوامل الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة لها تأثير كبير في تحديد حجم القوى العاملة في الإمارات، اما بالنسبة للمرأة فلا تزال مشاركة الإناث في القوى العاملة في الإمارات ضئيلة حيث بلغت ١٦.٣ في المائة في عام ١٩٩٩. الا ان القادة الاماراتيين قد وضعوا الحوافز والتشريعات التي تهدف إلى تغيير هذا الوضع، مما شكل ذلك في زيادة مشاركة الإناث العاملة في الإمارات العربية المتحدة وتقليل اعتماد الدولة على العمالة الأجنبية. وقد ظهر سوق عمل في الإمارات العربية المتحدة ضمن مستويين في الجزء العلوي توجد القوى العاملة الأصلية ، التي تشكل حوالي ١٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة. والمستوى الأدنى العدد غير المحدود من العمالة الأجنبية. وقد جنت الإمارات العربية المتحدة فوائد كبيرة من العمال الأجانب المهرة وغير المهرة والذين ساهموا في تطويرها الاقتصادي في أوائل سبعينيات من القرن الماضي ، وبعد ذلك أصبحوا دعامة أساسية للقطاع الاقتصادي في الإمارات ضمن تشريعات وتسهيلات قانونية (صالح ، ٢٠١٩: ١٣).

التغيرات الهيكلية في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: يمكن أن ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها تغيير في هيكل الاقتصاد ويقصد بالتغيير الهيكلي التحول الزراعي، والتصنيع، والانتقال الديموغرافي، والتحضر، وتحويل الطلب المحلي والإنتاج، والتجارة الخارجية، والتمويل، والعمالة لذلك فإن التغيرات الهيكلية في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة هي التي تحدد مستوى

التنمية الاقتصادية، فقد شكّل التقسيم الهيكلي لقطاعات الاقتصاد إلى قطاعات تسمح بمعرفة أكبر لمشاكل التنمية الاقتصادية، ويتمثل أحد الأشكال الواضحة للهيكل الاقتصادي المتغير في سياق التنمية الاقتصادية في المجال الصناعي ارتفاع إجمالي الناتج المحلي للفرد، وكان ينظر إلى التصنيع السريع كشرط أساسي للتحديث والتغيير الهيكلي (صحيفة العين الاخبارية ، ٢٠١٩ : ١٥).

التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية: يعتبر التصنيع احد أسباب عملية الانتقال في التنمية الاقتصادية، وترتبط فكرة التصنيع بفكرة تحفيز الروابط الاقتصادية . بالإضافة إلى ذلك يخلق التصنيع فرص عمل جديدة، وفي هذا المجال اتبعت دولة الإمارات العربية المتحدة في اقتصادها اعتمادًا كبيرًا على تصدير منتج أساسي واحد ، ألا وهو النفط ، وقد شكلت إستراتيجية التصنيع حالة من التطور في تنوع مصادر الدخل القومي، باعتبارها تشكل الأداة الرئيسة للتنمية الصناعية في الإمارات العربية المتحدة والتي تستند على حجم السوق المحلية. وتوفر الموارد الطبيعية ، وتوافر رأس المال ، والبنية التحتية الراسخة ، وسياسات العمل والعمالة المرنة، وتوافر الطاقة الرخيصة ، والتسهيلات المختلفة في التشريعات ، بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية التي تشكل عوامل الاستقرار الرئيسة للتصنيع الإماراتي ، ويمكن تلخيص نمط المنشآت الصناعية على النحو التالي (ابو غزالة ، ٢٠١٨ : ١٣).

كانت المؤسسة الصناعية الأولى في الإمارات، في إمارة دبي، ورشة صغيرة لمجموعة الصناديق والحاويات الفولاذية التي أنشئت في عام ١٩٥٠. ثم توقفت بعد ذلك بحيث لم تشهد الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٨ إنشاء أي شركة صناعية.

بدأت الزيادة في المنشآت الصناعية في عام ١٩٥٩ وهي الفترة التي تزامنت مع اكتشاف النفط في إمارة أبوظبي.

كان عام ١٩٧٧ عامًا ذهبيًا في التنمية الصناعية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث تم تسجيل ٨٤ مؤسسة صناعية جديدة ، وهو أعلى عدد من المنشآت الصناعية في عام واحد خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٢.

نمو عدد من المنشآت الصناعية بمعدل متزايد خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٧٧.

من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٥ ، ارتفع عدد المنشآت الصناعية بمعدل متناقص.

المطلب الثاني : مسار تطور التنمية الاقتصادية في عهد الشيخ خليفة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

اما التنمية الاقتصادية في عهد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الذي أصبح رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة في ٣ تشرين ثاني ٢٠٠٤ ، خلفا لوالده الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٩٧١ إلى ٢٠٠٤ . ومنذ أن أصبح الشيخ خليفة رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة دعا الى إعادة هيكلة كبرى لكل من الحكومة الفيدرالية الاتحادية على المستوى الاقتصادي والسياسي من إنشاء وهيكله وزارات جديدة لتبسيط وتحديث عمل الحكومة ، وتركيز جديد على تنمية المجتمع نحو إصلاح العملية السياسية مع إدخال انتخابات غير مباشرة لنصف عضوية المجلس الوطني الاتحادي كجزء من ترسيخ القيم الديمقراطية(المشاوي ، ٢٠١٩: ١٣).

وفي رسالته إلى الأمة بمناسبة اليوم الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون اول ٢٠٠٥ ، أشار فيها: تتطلب الأعوام المقبلة دوراً أكبر للمجلس الوطني الاتحادي من خلال قدرته من أن يكون له سلطة من شأنها توفير دعم وتوجيه كبير للجهاز التنفيذي للحكومة. وسنعمل على جعل المجلس أكثر قدرة وأكثر فعالية وأكثر حساسية للقضايا التي تؤثر على الأمة والشعب. وسيتم ذلك عن طريق ضمان عملية أكثر تشاركية وترسيخ سياسة التشاور مع "الشورى". لذلك على غرار هذه الرسالة أطلقت الإمارات برنامج تنويع وتحريير للحد من الاعتماد على النفط وتحويل اقتصادها من اقتصاد تقليدي كثيف العمالة إلى اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا والعمالة الماهرة، واستثمرت حكومات الإمارات الفيدرالية وحكوماتها الفردية استثمارات كبيرة في قطاعات مثل إنتاج الألومنيوم والسياحة والطيران وتجارة إعادة التصدير والاتصالات (نعيم ، ٢٠١٦: ٢٢).

وقد شكلت رؤية أبوظبي الاقتصادية ٢٠٣٠ وخطة دبي الإستراتيجية ٢٠١٥ القيادة نحو التنويع والتي تتمثل بالإستراتيجية الاقتصادية التي تدعو الى زيادة الاستثمار في القطاعات الصناعية وغيرها من القطاعات الموجهة للتصدير ، بما في ذلك الصناعات الثقيلة والنقل والبتروكيماويات والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة والطيران والفضاء وخدمات النفط والغاز. بالإضافة الى الاستثمار في الأعمار الصناعية والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وقطاع الطيران والطاقة المتجددة (المشاوي ، ٢٠١٩ : ١٣).

اما على المستوى الاتحادي فقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق رؤيتها لعام ٢٠٢١ والتي تهدف إلى وضع الابتكار والبحث والعلوم والتكنولوجيا في قلب اقتصاد قائم على المعرفة والإنتاجية والتنافسية بحلول وقت الاتحاد الذهبي للاتحاد في عام ٢٠٢١، حيث يشكل الشباب جوهر هذه الرؤية التطلعية ، من خلال قيامهم بأدوار قيادية رئيسية في مجالات الأعمال والحكومة والعلوم وغيرها (ابو غزالة ، ٢٠١٨ : ١٣).

وقد شكلت السياحة أهم تطلعات الشيخ زايد كجزء من التنمية الاقتصادية. فقد تم انشاء بـ ١٥٦ فندق في أبوظبي ، في حين شهدت اماره دبي بناء ٦٣٤ مؤسسة نتيجة زيادة كبيرة في عدد الضيوف في الإمارات الأخرى، فقد طورت الإمارات أسطولها في مجال الطيران من خلال الاتحاد للطيران بالإضافة إلى التطوير المستمر للبنية التحتية للطيران مما شكل ذلك دوراً رئيسياً في تقدم صناعة السياحة ومساهم رئيسي في الاقتصاد الاماراتي، حيث ساهمت صناعة الطيران بنسبة ٣٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٠. في ظل قيادة الشيخ خليفة ال نهيان (طبيلة ، ٢٠١٥ : ١٤).

وبفضل اهتمام القيادة الإماراتية فقد أبرزت مؤشرات الأعمال العالمية المزايا التي تقدمها الإمارات للأعمال التجارية الدولية. وقد صنفت شركة آت كيرني^١ الإمارات العربية المتحدة كواحدة من أفضل ٢٠ مكاناً في العالم فيما يتعلق بأعمال الخدمات العالمية. وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين ٣٠ دولة في "أكثر الدول مشاركة للمنتدى الاقتصادي العالمي .

بالإضافة الى ذلك حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً على تصنيفات إيجابية من مؤشرات الفساد في منظمة الشفافية الدولية ، حيث احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول الأقل فساداً، وقد أدرك رجال الأعمال الأمريكيون أيضاً أهمية العلاقة الاقتصادية بين الإمارات والولايات المتحدة. ففي ايار ٢٠٠٧ تم إطلاق مجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي والذي يضم أعضاء مجلس الأعمال لأكثر من ١٠٠ شركة من كلا البلدين(صحيفة رصيف ٢٢ ، ٢٠١٨).

في عام ٢٠١٤ أطلق قادة الإمارات بقيادة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي أطلقت مبادرة الأجندة الوطنية" كجزء من السعي نحو التنمية الشاملة لتوجيه الجهود نحو الرؤية ٢٠٢١. وقد جاءت محاور الرؤية ضمن جدول الأعمال لسلسلة من ورش العمل تحدد جدول الأعمال برنامج عمل واسع النطاق يركز على ٦ أولويات وطنية تسعى لتحقيق تنمية متكاملة وشامله كأساس لتطور التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات كان من أبرزها (صحيفة الاتحاد، ٢٠١٧، ٤:٤).

مجتمع متماسك وهوية محفوظة: تسعى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات ٢٠٢١ إلى الحفاظ على مجتمع متماسك يفخر بهويته وشعوره بالانتماء مما يعزز بيئة شاملة تدمج جميع شرائح المجتمع في

^١ - آت كيرني : هي شركة استشارية إدارية عالمية أمريكية تركز على القضايا الإستراتيجية والتنفيذية لأجندة الرئيس التنفيذي التي تواجه الشركات والحكومات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم. وتحفظ الشركة بمكاتب في أكثر من ٤٠ دولة حول العالم .

الحفاظ على ثقافة الإمارات وتراثها الفريد والتقاليد، ويعزز التماسك الاجتماعي والعائلي. علاوة على ذلك، يهدف البرنامج الوطني إلى أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أعلى البلدان مرتبة في مؤشر التنمية البشرية. ومن أبرز مؤشرات التنمية البشرية، مؤشر السعادة العالمية، ومؤشر التماسك الاجتماعي، ومؤشر التماسك الأسري.

قضاء عادل ونزيه: تهدف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات ٢٠٢١ إلى أن تكون الإمارات أكثر الأماكن أماناً في العالم. تسعى لتعزيز مواطنيها الشعور بالأمن وتحقيق الخدمات والسلامة على الطرق، لذلك يعزز البرنامج الوطني أهمية وجود قانون عادل وشفاف وفعال ومباشر يضمن حقوق الأفراد والشركات، وتبرز مؤشرات الشعور بالأمن من خلال خدمات الأمن والشرطة، ومدى الاستجابة لحالات الطوارئ والطرق، ومعدل الوفيات المرورية وكفاءة النظام القضائي.

اقتصاد المعرفة التنافسية: تهدف الأجندة الوطنية لرؤية ٢٠٢١ إلى أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة في قلب الاقتصاد العالمي، وأن تكون مرنة وقادرة على التكيف في وجه التغيير الاقتصادي، حيث تركز الرؤية على تحويل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى واحدة من أبرز المناطق الاقتصادية والسياحية والعالمية في العالم. ويهدف البرنامج الوطني إلى تحويل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية وتشجيع التنمية لقطاعات الصناعة ذات القيمة المضافة العالية. ويمكن تحقيق هذه الأولوية من خلال مؤشرات الإجمالي القومي الدخل، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال العالمية، ومؤشر القدرة التنافسية والنمو في القطاعات غير النفطية للاقتصاد.

نظام التعليم من الدرجة الأولى: تؤكد الرؤية الوطنية ٢٠٢١ على تطوير نظام تعليمي من الدرجة الأولى، ويبدأ ذلك من خلال تحول كامل لنظام التعليم الحالي وأساليب التدريس، وتعزيز التسجيل في المدارس التمهيديّة لأن هذا يلعب دوراً هاماً في تشكيل شخصيات الأطفال ومستقبلهم. علاوة على ذلك، تسعى الأجندة الوطنية إلى ضمان تصنيف الطلاب في دولة الإمارات العربية المتحدة

بين الأفضل في العالم في القراءة ، من خلال مؤشرات امتحانات الرياضيات والعلوم ولديهم فهم قوي للغة العربية، ويمكن تحقيق هذه الأولوية من خلال مؤشر معدل الالتحاق بالمدارس التمهيديّة ، ومعدل التخرج من التعليم الثانوي ، والنسبة المئوية للمدارس ذات المدرسين ذوي الجودة العالية ، والنسبة المئوية للمدارس ذات القيادة المدرسية الفعالة للغاية(نعيم ، ٢٠١٦ : ٢٢).

الرعاية الصحية ذات المستوى العالمي : تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير أفضل نظام للرعاية الصحية في العالم. الحكومة تعمل مع السلطات الصحية في جميع أنحاء البلاد لضمان اعتماد المستشفيات العامة والخاصة وفقاً لمعايير الجودة الوطنية والدولية الواضحة. علاوة على ذلك ، يؤكد البرنامج الوطني على أهمية الطب الوقائي ويسعى إلى الحد من السرطان ونمط الحياة الأمراض ذات الصلة مثل مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية لضمان حياة أطول وأكثر صحة للمواطنين والمقيمين. بالإضافة إلى ذلك ، تهدف الأجندة إلى الحد من انتشار التدخين وزيادة استعداد نظام الرعاية الصحية التعامل مع الأوبئة والمخاطر، ويمكن تحقيق هذه الأولويات من خلال مؤشرات معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية ، انتشار مرض السكري ، انتشار السمنة بين الأطفال ، ومعدل الوفيات الناجمة عن السرطان ، ومقاييس عن توافر الأطباء والممرضين المتخصصين (معهد العربية للدراسات ، ٢٠١٧).

البيئة والبنية التحتية المستدامة : يعتبر ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تقدير الاستدامة البيئية أولوية رئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة. يركز برنامج الرؤية الوطنية ٢٠٢١ على تحسين جودة الهواء والحفاظ على موارد المياه ، وزيادة مساهمة الطاقة النظيفة ، وتنفيذ خطط نمو الاقتصاد الأخضر. كما يبرز الاجندة الوطنية أهمية البنية التحتية والتي تهدف إلى أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من بين الأفضل في العالم من حيث جودة المطارات والموانئ والبنية التحتية للطرق والكهرباء والبنية التحتية للاتصالات(صحيفة البيان الاماراتية ، ٢٠١٧ : ٢٢).

يمكن القول ان دور القيادات الإماراتية قد برز من خلال دور الشيخ زايد رئيس دولة الامارات العربية الذي عمل على نقل الإمارات نقله نوعية من اقتصاد تقليدي الى اقتصاد قائم على المعرفة

والتكنولوجيا والعمالة الماهرة، بحيث جعل الإمارات من ابرز الدول المتقدمة في مجال الاستثمار الاقتصادي من خلال التشريعات والتسهيلات التي ساهمت في تطور الاقتصاد الإماراتي.

المبحث الثاني: مؤشرات نجاح التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات

لا شك إن للقيادات الاقتصادية في دولة الإمارات دور كبير في تحفيز الواقع الاقتصادي ، فقد وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة رؤية تنموية مستنيرة تصور اقتصاداً متنوعاً وعالمياً قائماً على المعرفة وتنافسياً تقوده الكفاءات البشرية الوطنية. لتحقيق هذه الرؤية الطموحة ، وقد تم دمج جهود جميع القطاعات الحكومية على الصعيدين الفيدرالي والمحلي ، بالشراكة مع القطاع الخاص ، لتسريع النمو الاقتصادي وضمان استدامته ، وقد حصلت الإمارات العربية على تصنيفات متقدمة عبر العديد من المؤشرات الاقتصادية في تقارير التنافسية العالمية الرائدة ، لكفاءة النهج المعتمد والسياسات الاقتصادية المطبقة ، بالإضافة إلى مرونة الأداء الاقتصادي في مواجهة مختلف التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية. لذلك يعد الاقتصاد الوطني الاماراتي واحداً من أكثر القطاعات تنوعاً في منطقة الشرق الاوسط، حيث تساهم القطاعات غير النفطية بأكثر من ٧٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وقد سجل نمو اقتصادي قوي على مدار السنوات الخمس الماضية (٢٠١٣-٢٠١٨) بالإضافة إلى معدل نمو عالمي أعلى من المتوسط في متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد حقق معدل النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ حوالي ٤.٤ في المائة (العميري ، ٢٠١٩ : ١٢).

المطلب الاول : إنجازات قيادات دولة الإمارات في المجال التجاري والاستثماري

لقد سعت دولة الامارات العربية تطوير اقتصادها من خلال خطط استراتيجية ركزت من خلال تلك الخطط على القطاعات ذات الأولوية التي تعزز قدراتها وتضع أسس الاقتصاد المستقبلي، وشملت هذه الخطط على تعزيز بيئة الابتكار والتكنولوجيا ، وتشجيع البحث العلمي ، وحماية الملكية الفكرية ، وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي ، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية للأعمال التي تجذب الاستثمار الأجنبي ، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة وتعزيز

دور القطاع الخاص ، وتمكين ريادة الأعمال الوطنية ، ودعم الشركات الناشئة والشركات الحديثة القائمة على الابتكار والمعرفة (جريدة العرب الدولية، ٢٠١٩).

ومن أجل معرفة أهم إنجازات قيادات دولة الإمارات في رحلتها نحو اقتصاد قوي ، سوف تظهر الجداول والبيانات بعض من التغييرات في النقلة الاقتصادية من خلال مؤشرات أداء الاقتصاد الإماراتي بما في ذلك معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وحجم الإنفاق الاستهلاكي ، والتضخم ، والاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ، والمؤشرات البارزة للقطاع المالي والنقدي ، وكذلك حجم القوى العاملة. بالإضافة إلى ذلك ، يتناول التقرير الاتجاه العالمي الناشئ للذكاء الاصطناعي وجهود الدولة لتطوير قدراتها في هذا المجال الواعد ، وكذلك التوقعات الاقتصادية خلال المرحلة التالية من التنمية، حيث تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تتبع جدول أعمال النمو الخاص والذي يستند على سجل حافل من الإنجازات والنجاحات المدفوعة برؤية مستقبلية حكيمة ، وإرادة ثابتة وصادقة لمواصلة عملية التطوير للوصول إلى القمة في مختلف المؤشرات الرئيسية للقدرة التنافسية العالمية (معهد العربية للدراسات، ٢٠١٧).

الجدول رقم (١)

المؤشرات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة في مجال النمو الاقتصادي

مؤشرات النمو	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠٢٠
الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	٤٧٥.١٠	٤٥٥.٥٩	٤٣٢.٦١	٣٨٢.٥٨e	٣٥٧.٠٥
الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة ، التغيير السنوي %)	٣.٠	٠.٨e	٢.٩	٣.٧	٣.٦
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار)	٣٦,٢٦e	٣٧,٧٣٣e	٤١,٤٧٦	٤٢,٣٨٤	٤٢,٨٨٩

٢٠.	١٩.٧٤	١٧.٨	١٧.٥٦	١٧.٤	الدين الإجمالي للحكومة العامة
٢١٧	٧	١٠	٤	٩٣	
٢.٢	١.٩	٣.٥	٢.٠	١.٦	معدل التضخم (%)
٢٧.	٣٤.٠٢	٣١.١	٢٦.٤٧	١٣.٢	الحساب الجاري (بمليارات الدولارات
٠.٥		٩		٣	الأمريكية)
٥.٧	٧.٥	٧.٢	٦.٩	٣.٧	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي
					الإجمالي)

Recourse :World Trade Organisation ; World Bank (٢٠١٨) UAE FOREIGN TRADE IN FIGURES
<https://en.portal.santandertrade.com/analyse-markets/united-arab-emirates/foreign-trade-in-figures>

اما المؤشرات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة في مجال التجارة، فتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ٣٢ أكبر اقتصاد تصدير في العالم والاقتصاد الخامس والأربعين الأكثر تعقيداً وفقاً لمؤشر التعقيد الاقتصادي في عام ٢٠١٧ ، وقد صدرت دولة الإمارات العربية المتحدة ١٤٢ مليار دولار من ناتج مواردها الطبيعية ، بالمقابل استوردت ١٧٥ مليار دولار ، مما أدى إلى رصيد تجاري سلبي قدره ٣٤ مليار دولار في عام ٢٠١٧ ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٣٨٢ مليار دولار وكان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ٧٣.٩ دولار (عبد السميع ، ٢٠١٧ : ١٢).

ومن أهم صادرات الإمارات العربية المتحدة النفط الخام (٣٩.٩ مليار دولار) والنفط المكرر (٢١.٢ مليار دولار) والذهب (٢٠.٢ مليار دولار) والماس (٨.٢٢ مليار دولار) والنفط والغاز (٧.٩٢ مليار دولار) ، وذلك باستخدام مراجعة النظام المنسق لعام ١٩٩٢ (النظام المنسق) التصنيف. وارداتها الرئيسية هي الذهب (١٧.٢ مليار دولار) ، والمجوهرات (١٠.٥ مليار دولار)

السيارات (٨.٦٢ مليار دولار) ، الماس (٨.٣٢ مليار دولار) والنفط المكرر (٨.١٦ مليار دولار).
(Alexander , ٢٠١٧).

ان أهم الجهات التصديرية لدولة الإمارات العربية المتحدة هي الهند (٢٢.١ مليار دولار) واليابان (١٨.٨ مليار دولار) والصين (١١.٤ مليار دولار) وسلطنة عمان (١٠.١ مليار دولار) وسويسرا (١٠ مليار دولار). أهم مصادر الاستيراد هي الصين (٢٨.٦ مليار دولار) والهند (٢٨ مليار دولار) وألمانيا (١٢.٢ مليار دولار) والمملكة المتحدة (٩.٦ مليار دولار) وتركيا (٩.٢ مليار دولار)(Alexander , ٢٠١٧).

اما في مجال الواردات عام ٢٠١٧ فقد استوردت دولة الإمارات العربية المتحدة ١٧٥ مليار دولار ، مما يجعلها أكبر ٢٥ مستورد في العالم خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠١٢- ٢٠١٧) ، وقد انخفضت واردات الإمارات العربية المتحدة بمعدل سنوي قدره -٠.٧٪ ، من ١٧٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧. ويقود الذهب أحدث الواردات والتي تمثل ٩.٨٪ من إجمالي الواردات دولة الإمارات العربية المتحدة ، تليها المجوهرات ، والتي تمثل ٥.٩٤٪. موضحة من خلال الجدول رقم (٢) أدناه

الجدول رقم (٢)

المؤشرات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة في مجال التجارة

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	مؤشرات التجارة الخارجية
٢٦٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠	موائى البضائع (مليون دولار)
٣٦٠,٠٠٠	٢٦٥,٩٠٠	٢٦٥,٩٠٠	٢٦٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	٣٧٩,٠٠٠	صادرات البضائع (مليون دولار)
٨٤,٢٧٥	٨٣,٢١٣	٨٣,٢١٣	٦٥,٦٥٠	٦٣,٧٤٤	٦١,١٥٧	واردات الخدمات (مليون دولار)
٦٩,٥٧١	٦٣,٤١٧	٦٣,٤١٧	٢٦,٣٥٨	٢٠,٤٢٢	٢٠,٤٢٢	صادرات الخدمات (مليون دولار)
-١.٠	٢.٧	٢.٧	-٥.٧	٩.٩	٨.٠	واردات السلع والخدمات بـ%
٠.٥	٣.٤	٣.٤	٥.٢	١.٨	٦.١	صادرات السلع والخدمات بـ%
١٧٢.٨	١٧٦.٧	١٧٦.٧	١٧٥.٢	١٦٨.١	١٦٥.٥	التجارة الخارجية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
٧٢.٤	٧٥.٧	٧٥.٧	٧٤.٤	٦٨.٩	٦٤.٩	واردات السلع والخدمات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
١٠٠.٤	١٠١.٠		١٠٠.٩	٩٩.١	١٠٠.٦	صادرات السلع والخدمات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

Recourse :World Trade Organisation ; World Bank (٢٠١٨) UAE FOREIGN TRADE IN FIGURES
<https://en.portal.santandertrade.com/analyse-markets/united-arab-emirates/foreign-trade-in-figures>

اما في مجال لاستثمارات الأجنبية فقد مرت الإمارات بمرحلة مضطربة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وعدم الاستقرار الإقليمي بسبب ثورات الربيع العربي ، وقد انتعشت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير ، وقد شكل الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد بجذب مستثمرين جدد كانوا قد غادروا من بلدان أقل استقراراً في المنطقة. ووفقاً لتقرير الأونكتاد العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٨ فقد شهدت الإمارات العربية المتحدة زيادة في

تدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٨٪ بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ، بينما انخفضت بنسبة ١٦٪ في غرب آسيا، وقد وصلت إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧ ،

وكانت هذه الزيادة ناجمة بشكل أساسي عن عمليات الدمج والاستحواذ ، وقد جعلت الإمارات في المرتبة ٣٠ في ترتيب إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ووصل إلى ١٢٩ مليار دولار أمريكي. ووفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن مؤسسة دبي لتطوير الاستثمار ارتفع الاستثمار في النصف الأول من عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٦٪ على أساس سنوي إلى ٤.٨٤ مليار دولار. وفقاً للبيانات نفسها ، فإن الهند تسير على الطريق الصحيح لتكون ثاني أكبر مستثمر في البلاد (بدر الدين ٢٠١٩ : ٢٣).

لذلك يتركز الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التجارة والعقارات والتمويل والتأمين والتصنيع والبناء. وتشمل نقاط القوة في دولة الإمارات العربية المتحدة سهولة الوصول إلى الموارد النفطية ، وانخفاض تكاليف الطاقة ، والرغبة في تنويع الاقتصاد والقوة الشرائية العالية في ظل عدم وجود ضرائب تجارية مباشرة (باستثناء البنوك وشركات النفط ومشغلي الاتصالات السلكية واللاسلكية) وضريبة الدخل المباشرة ، وضوابط الصرف وأي قيود على إعادة رأس المال إلى الوطن ، وكذلك وجود قطاع مصرفي قوي ومربح ، بالإضافة إلى توفر مجموعة من العمالة الوافدة هي الأصول التي لا يمكن إنكارها في البلاد، فقد كان ضعفها الرئيسي هو الحجم الصغير لسوقها المحلي، حيث اعتمد مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة قانوناً في ايار ٢٠١٨ يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك ١٠٠٪ من شركاتهم ، مما يساعد ذلك على ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ في السنوات القادمة، كذلك احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة ١١ من بين ١٩٠ دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٩ الصادر عن البنك الدولي ، حيث حصلت على ١٠ أماكن في السنة. يصنف البنك الدولي دولة الإمارات كواحدة من أفضل الدول في العالم فيما يتعلق بضمان الحصول على الكهرباء للشركات الجديدة ودفع الضرائب، ويبين الجدول رقم(٣)

الجدول رقم (٣)

حجم الاستثمارات الأجنبية في دولة الإمارات العربية.

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	الاستثمارات الأجنبية
١٠,٣٨٥	١٠,٣٥٤	٩,٦٠٥	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل
١٤٠,٣١٩	١٢٩,٩٣٤	١٩,٥٨٠	سهم الاستثمار الأجنبي المباشر
٣٧٨	٣٠٣	٣٣٠	عدد استثمارات جرينفيلد
n/a	n/a	٩.١	الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	سهم الاستثمار الأجنبي المباشر

وقد طرح صندوق الثروة السيادية في أبو ظبي الناتج عن دمج شركة مبادلة للتنمية مع شركة الاستثمارات البترولية الدولية في كانون ثاني ٢٠١٧ ، عدة مشاريع في الإمارات العربية المتحدة. بدءا من الفضاء ، الطاقة المتجددة ، البتروكيماويات ، المرافق ، المعادن والتعدين ، إلى الرعاية الصحية ، التكنولوجيا ، العقارات والبنية التحتية ، التمويل ، الدفاع ، والتعليم. وأطلقت الشركات الثلاث الكبرى القابضة المملوكة بالكامل لإمارة دبي ودبي وورلد دبي القابضة ومؤسسة دبي للاستثمار مشاريع في الإمارات العربية المتحدة. بدءا من الفضاء الجوي والنقل الجوي ، والنقل البحري والخدمات اللوجستية ، والعقارات والتنمية الحضرية ، والاستثمارات والخدمات المالية ، والمعادن ومواد البناء بالإضافة إلى التكنولوجيا والاتصالات ، والطاقة والموارد الطبيعية (معهد العربية للدراسات، ٢٠١٧).

لا شك ان نجاح التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية لم يأتي من فراغ بل هي تكريس لجهود القادة الإماراتيين في تطور وتحديث الاقتصاد الإماراتي من خلال الاطلاع التجارب

الاقتصادية للدول المتطورة ، حيث بلغت درجة الحرية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة ٧٧.٦ ، مما جعل اقتصادها هو التاسع الأكثر حرية في مؤشر ٢٠١٩. بقيت النتيجة الإجمالية على حالها اعتباراً من عام ٢٠١٨ ، مع ارتفاع الدرجات في حقوق الملكية والفعالية القضائية وسلامة الحكومة تقابلها انخفاض حاد في الصحة المالية. تحتل الإمارات المرتبة الأولى بين ١٤ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ودرجتها الإجمالية أعلى من المتوسطات الإقليمية والعالمية. وقد عملت القيادات الامارتية على تحسين بيئة مناخ الأعمال فقامت بخصخصة الشركات المملوكة للدولة بشكل جزئي ، وذلك لتعزيز جاذبيتها للمستثمرين والزوار الأجانب(بدر الدين ٢٠١٩ : ٢٣).

المطلب الثاني : معايير نجاح التنمية الاقتصادية

وقد برزت معايير نجاح التنمية الاقتصادية في الإمارات من خلال مجموعة المعطيات شكلت حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي للإمارات ساهمت في نجاح التنمية الاقتصادية ومن أبرزها المميزات التالية :

موقع الإمارات الاستراتيجي : تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بموقع استراتيجي بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. حيث يوجد آلاف الشركات الصينية في دبي باعتبارها مركز للتجارة ، بالإضافة الى الشركات الهندية ، كذلك ينظر الأمريكيون اللاتينيون إلى الإمارات كمنصة تجارية في آسيا. ويستخدم المواطنون الغربيون دبي كمركز للشرق الأوسط(عادل ، ٢٠١٨ : ١٣)

وفرة الاحتياطات المالية القوية: حيث تحتفظ الإمارات باحتياطات مالية قوية ولديها قطاع مصرفي كبير ، مما يجعلها آمنة للاستثمار. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع إجمالي الاحتياطات الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة من ٧٦.٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ إلى ١١٨.٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠. وسيزيد فائض الحساب الجاري من ١٧.٦

مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ إلى ٣٣.٤ دولار أمريكي مليار بحلول عام ٢٠٢٠) موقع بالعربية، ٢٠١٩).

صندوق الثروة السيادية الكبير الاماراتي : فوفقاً لأرقام معهد صندوق الثروة السيادية لحزيران عام ٢٠١٦ ، تعد هيئة أبو ظبي للاستثمار أكبر صندوق للثروة السيادية في الشرق الأوسط ، وخامس أكبر صندوق في العالم بمبلغ ٧٩٢ مليار دولار .

الاقتصاديات الواعدة للمستثمر : وفقاً لتقرير الأونكتاد العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٤ ، تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الحادية عشرة كالاقتصاديات واعدة للمستثمرين الواعدة.

الإنفاق الحكومي الثابت : لا يزال الإنفاق الحكومي على البنية التحتية يتلقى ضخ رأس مال كبير. تواصل أبوظبي تطوير البنية التحتية اللازمة لإحدى أغنى المدن في العالم. وتقوم امارة دبي بتنفيذ مشاريع جديدة لاستضافة World Expo^٢ في عام ٢٠٢٠ ؛ وقد تم إنفاق ٣٠ مليار درهم على البنية التحتية في موقع المعرض والمدينة. وقد خططت الإمارات لإنفاق ستة مليارات درهم إماراتي على مشاريع البنية التحتية الرئيسية في جميع أنحاء البلاد ، بما في ذلك شبكات الطرق والمباني الفيدرالية. وتم تصميم مبادرة خليفة في الإمارات الشمالية لضمان تمتع سكان هذه الإمارات بنفس التسهيلات التي يتمتع بها أولئك الذين يعيشون في الإمارات الكبيرة في أبو ظبي ودبي، وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً على مشروع الاتحاد للسكك الحديدية ، والذي سيوفر قفزة كبيرة في النقل البري بحلول عام ٢٠٢١ (صحيفة البيان الاماراتية، ٢٠١٩: ١٣)

^٢ - اكسيو : منصة استثنائية تتيح للمجتمع العالمي التعاون معاً لاكتشاف الحلول المبتكرة والرائدة للمواضيع الفرعية الثلاثة التي تم تحديدها كعوامل رئيسة للتنمية العالمية وهي الاستدامة ، ومصادر دائمة للطاقة والمياه ، والتنقل ، وعرض أنظمة جديدة للتنقل والخدمات اللوجستية .

السياسة التقدمية للتنوع الاقتصادي : أدت سياسة التنوع الاقتصادي إلى تطور مثير للإعجاب في قطاعات رئيسية مثل السياحة والنقل الجوي والتجارة والخدمات المالية والتصنيع والطاقة البديلة. وقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً نحو إنهاء اعتمادها الاقتصادي على الهيدروكربونات، وقد شكلت الصناعات النفطية حوالي ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ ، منخفضة من ٧٩ في المائة في عام ١٩٨٠.

المناطق الحرة : يوجد في الإمارات العديد من المناطق الحرة متعددة التخصصات والتي تقدم العديد من الحوافز الاقتصادية مثل الإعفاء من ضرائب الشركات ورسوم الاستيراد والتصدير، والملكية الأجنبية الكاملة مع إعادة الأرباح بنسبة ١٠٠ في المائة. هناك حوالي ٤٥ منطقة حرة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لتقرير نشر في جلف نيوز ، ساهمت المناطق الحرة في ٣٣ في المائة من تجارة الإمارات غير النفطية في عام ٢٠١٤ (عبيد ، ٢٠١٤ : ٢٣)

زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر : وفقاً للتقرير الاقتصادي ٢٠١٨ الصادر عن وزارة الاقتصاد الإماراتية ، جذبت الإمارات حوالي ١٠.٤ مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠١٧ بمعدل نمو متوسط قدره ١.٦ في المائة خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٧. احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

أصول البنك المركزي الإماراتي : بلغ إجمالي أصول البنك المركزي الإماراتي ٤٣٢.٦ مليار درهم في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٤٠٦.٤ مليار درهم في ديسمبر ٢٠١٧ ، مما يشير إلى تبني سياسة توسعية، حيث ارتفعت الأصول الأجنبية للبنك المركزي الإماراتي من ٣٤٧.٦٦ مليار درهم في ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٣٦٢.٥٥ مليار درهم في ديسمبر ٢٠١٨. وارتفع إجمالي أصول البنوك في الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦.٨٪ في ديسمبر ٢٠١٨ ليصل إلى ٢،٨٧٨ مليار درهم في ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ٢،٦٩٣.٨ مليار درهم في ديسمبر ٢٠١٧. كذلك ارتفع إجمالي الائتمان بنسبة ٤.٨٪ في ديسمبر ٢٠١٨ ليصل إلى ١،٦٥٦.٦ مليار درهم مقابل ١،٥٨٠.٣ مليار درهم في ديسمبر ٢٠١٧.

المطلب الثالث : الاستراتيجيات الحديثة للاقتصاد الاماراتي:

لقد شكلت التكنولوجيا الاقتصادية احد سياسات قادة الاقتصاد الإماراتي، فلم تعد التنمية الاقتصادية بادواتها التقليدية هي السائدة في الإمارات ، بل استطاعت الإمارات مواكبة القوى الكبرى من خلال طرح استراتيجيات اقتصادية حديثة جدا تتواءم مع الاقتصاد العالمي والتي من أبرزها :

اولا: الاقتصاد الأخضر للتنمية المستدامة : بفضل الرؤية ٢٠٢١ ، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة جاهدة لتنويع موارد دخلها عن طريق الابتعاد عن النفط. ففي كانون ثاني عام ٢٠١٢ ، أطلق الشيخ محمد مبادرة الاقتصاد الأخضر تحت شعار: الاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة. في إطار هذه المبادرة ، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تصبح مركزاً عالمياً ونموذجاً ناجحاً للاقتصاد الأخضر الجديد ، لتعزيز القدرة التنافسية والاستدامة في البلاد والحفاظ على بيئتها للأجيال القادمة(صحيفة البيان الاماراتية ، ٢٠١٢ : ١٣).

من خلال هذه المبادرة تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تصبح واحدة من رواد العالم في هذا المجال ، فضلاً عن كونها مركزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء ، والحفاظ على بيئة مستدامة لدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل. تشمل المبادرة مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل المستدام بالإضافة إلى سياسات بيئية وإنشائية جديدة.

تشمل مبادرة الاقتصاد الأخضر ستة مجالات رئيسية تغطي مجموعة واسعة من التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع وهي(اسامه ، ٢٠١٣ : ١٤).

يهدف الحقل الأول للطاقة الخضراء إلى تشجيع إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة.

المجال الثاني يتضمن سياسات حكومية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر وتسهيل إنتاج واستيراد وتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتكنولوجيات الخضراء.

المجال الثالث يتعلق بتطوير سياسات التخطيط الحضري التي تحافظ على البيئة ورفع كفاءة الإسكان والمباني بيئياً.

المجال الرابع يتكون من وسائل للتعامل مع آثار تغير المناخ ، وتشجيع الزراعة العضوية ، والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية التوازن البيئي.

يهدف الحقل الخامس إلى ترشيد استخدام موارد المياه والكهرباء والموارد الطبيعية وإعادة تدوير النفايات.

المجال السادس يشمل تطوير وتعزيز التكنولوجيا الخضراء.

ثانياً : الاقتصاد الرقمي : شكلت الرقمنة احد أهم الأنشطة التي اخترقت العديد من الأنشطة الاقتصادية، وفي الواقع يمكن إدراج الاقتصاد بأكمله تقريباً في "الاقتصاد الرقمي" المحدد على نطاق واسع. بينما يشير مصطلح "القطاع الرقمي" إلى محيط ملموس للأنشطة الاقتصادية ، فإن مصطلح "الاقتصاد الرقمي" يستخدم غالباً للإشارة إلى أن الرقمنة (مثل استخدام الإنترنت) قد انتشرت في جميع قطاعات الاقتصاد ، من الزراعة إلى التخزين (سميح ، ٢٠١٨ : ١٧).

وتعرف شبكة ديلويت العالمية التي يقع مركز في المملكة العربية السعودية والتي تقدم الخدمات الاستشارية على ان الاقتصاد الرقمي هو النشاط الاقتصادي الذي ينتج عن مليارات الاتصالات اليومية عبر الإنترنت بين الأشخاص والشركات والأجهزة والبيانات والعمليات. وإن العمود الفقري للاقتصاد الرقمي هو الارتباط الشعبي مما يعني تزايد الترابط بين الأشخاص والمؤسسات والآلات التي تنتج عن الإنترنت وتكنولوجيا الهاتف النقال وإنترنت الأشياء (إنترنت الأشياء).

اما بالنسبة للاقتصاد الرقمي في الإمارات فتستند الإمارات في تخطيطها الاستراتيجي للاقتصادها الوطني أساساً إلى الاقتصاد الرقمي ، حيث تساهم في خلق فرص حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر. ويتم تطبيق الاقتصاد الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال اعتماد

استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة ، حيث يتمثل أحد أهدافها في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال تبني تقنيات الاقتصاد الرقمي والبلوكين في المعاملات والخدمات المالية. وقد خطت الإمارات خطوات متقدمة في علة الاقتصاد الحديث من خلال اطلاعها على تجارب الدول المتقدمة مثل إستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة للثورة الصناعية الرابعة ، واستراتيجية بلوك تشاين ، ومجلس القوالب العالمية ، والتفكير الحسابي والتي يمكن توضيحها كما يلي (صحيفة الحياه السعودية، ٢٠١٧).

إستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة للثورة الصناعية الرابعة : في سبتمبر ٢٠١٧ ، أطلقت حكومة الإمارات العربية المتحدة إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة خلال الاجتماعات السنوية للحكومة. وتهدف استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة للثورة الصناعية الرابعة إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الابتكار والتقنيات المستقبلية(صحيفة البيان الاماراتية، ٢٠١٧: ٢٢).

إستراتيجية بلوك تشاين : تبنت دولة الإمارات استراتيجية بلوك تشاين^٣ الإماراتية ٢٠٢١ واستراتيجية دبي بلوك تشاين تهدف استراتيجية الإمارات للقطارات ٢٠٢١ إلى الاستفادة من تقنية بلوكشين لتحويل ٥٠ في المائة من المعاملات الحكومية إلى منصة بلوكشين بحلول عام ٢٠٢١. وستساعد دبي بلوكشين إستراتيجية دبي لتكون أول مدينة مدعومة بالكامل من قبل بلوكشين بحلول عام ٢٠٢٠ وجعل دبي الأسعد مدينة على الأرض. ستستخدم الاستراتيجية ثلاث ركائز استراتيجية: كفاءة الحكومة ، وإنشاء الصناعة ، والقيادة الدولية(صحيفة البيان الاماراتية، ٢٠١٨).

^٣ - بلوك تشين للتعاملات الرقمية ٢٠٢١ هي مبادرة متكاملة حكومية وضعتها الإمارات العربية المتحدة لتبني التكنولوجيا الجديدة، وهدفها هي تحويل كافة المعاملات الحكومية إلى رقمية مبنية على نظام بلوك تشين.

التفكير الحسابي " تؤمن الإمارات العربية المتحدة بأن تهيئة بيئة تعزز التفكير الحسابي ستساعد على تطوير عقليات متقدمة تؤدي بدورها إلى تحفيز التفكير النقدي. بالإضافة إلى ذلك ، تعتقد أيضاً أن شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تعزز معرفة القراءة والكتابة الرقمية وغيرها من مهارات الشباب (صحيفة الاتحاد الاماراتية، ٢٠١٨).

من خلال ما سبق يمكن القول ان للقادة الامارتيين دور كبير في تطوير التنمية الاقتصادية ضمن حقول جديدة تستند على أساس المعرفة والاقتصاد الرقمي في الإمارات والتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة لإطلاقها مبادرة الاقتصاد الأخضر تحت شعار الاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة ، هذه الخطوات جعلت الإمارات واحدة من رواد العالم في هذا المجال، بل اصبحت مركزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء .

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

شكّلت خاتمة الدراسة حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدراسة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد تناولت اثر القيادة السياسية على التنمية الاقتصادية: القيادة السياسية الإماراتية دراسة حالة، وقد ابرزت الدراسة أهم جهود قادة الامارات في ترسيخ ونمذجة التنمية الاقتصادية بما يتواءم مع معطيات التنمية ألدائه التي تستند على أساس المعرفة والاقتصاد الرقمي والتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة لإطلاقها مجموعة من المبادرات التي تشكل اضاءاً على التنمية الاقتصادية والتي من ابرزها مبادرة عام ٢٠٢١ والتي تهدف إلى وضع الابتكار والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا في قلب اقتصاد قائم على المعرفة والإنتاجية والتنافسية، حيث يشكل الشباب جوهر هذه الرؤية التطلعية من خلال قيامهم بأدوار قيادية رئيسية في مجالات الأعمال والحكومة والعلوم الأخرى .

كذلك ركزت الدراسة على مبادرة الاقتصاد الأخضر تحت شعار الاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة ، حيث سعت قادة الإمارات الى جعل دولة الإمارات مركزاً عالمياً ونموذجاً ناجحاً للاقتصاد الأخضر الجديد ، والذي عزز القدرة التنافسية والاستدامة في البلاد ، والحفاظ على بيئتها للأجيال القادمة ، لذلك شكلت هذه الخطوات بأن جعلت الإمارات واحدة من الدول الرائدة في العالم في هذا المجال ، بل أصبحت مركزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الأخرى .

كذلك اطلعت الدراسة على دور صانع القرار السياسي الإماراتي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من التجارب الغربية في خلق اقتصاد ناجح وقوي يستند على استثمار جيد للموارد الطبيعية خاصة النفط والاستفادة من الإنتاج النفطي لجلب مشاريع جديد ترتبط بالصناعات والاستثمار السياحي ، بحيث أصبحت الإمارات من الدول الجاذبة لعناصر الاستثمار من خلال التشريعات القانونية التي سهلت للمستثمر الإقامة في الإمارات لتوفر عوامل الامن والاستقرار فيها.

ثانياً: النتائج

أكدت الدراسة ان قادة دولة الإمارات استطاعوا استثمار الموارد الطبيعية وخاصة فالنفط في صناعات اخرى جلبت كثير من المستثمرين القدوم اليها .

أثبتت الدراسة ان قدرة قادة دولة الإمارات في ترسيخ عناصر الأمن والاستقرار قد ساهمت في تعزيز عوامل الاستثمار وارتفاع النمو الاقتصادي.

أكدت الدراسة ان الإجراءات التشريعية التي أطرها قادة الإمارات قد ساهمت في تقديم التسهيلات للاستثمارات الأجنبية في الإمارات.

أكدت الدراسة بأن قادة الإمارات استطاعوا استقطاب المعرفة والتكنولوجيا الاقتصادية التي تستند على الاسس العلمية كمبادرة الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الرقمي او ما يسمى بالرقمنة

بينت الدراسة ان اتباع القادة الإماراتيين التكنولوجيا الاقتصادية قد جعل الإمارات واحدة من الدول الرائدة في العالم ،ومركزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الأخرى.

أثبتت الدراسة ان إتباع قادة الإمارات التكنولوجيا الاقتصادية قد ساهم في ارتفاع نسبة الدخل القومي ، وارتفاع عائدات العائدات ، وارتفاع نسبة التبادل التجاري ، ومن اكبر البلدان لجذب الاستثمارات الاجنبية .

ثالثاً: التوصيات

أوصت الدراسة بأن على الانظمة العربية الأخرى ان تتبع سلوكيات واجراءات قادة دولة الامارات في جلب الاستثمار وتطوير اقتصادها بالشكل الأفضل.

على قادة الإمارات ضرورة توزيع عائدات الاستثمار والتجارة لجميع الإمارات السبع وان لا يقتصر الاقتصاد على امارة دبي وابو ظبي .

اوصت الدراسة بأن على قادة الامارات ترسيخ مفاهيم الرقمنة الاقتصادي بحيث تشمل جميع المشاريع الاقتصادية في دولة الإمارات .

اوصت الدراسة بأن على قادة الامارات تفعيل دور الأحزاب لترسيخ القيم الديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار .

من الضروري على قادة الامارات تفعيل دور المراه في عملية صنع القرار بحيث تكون جزء من المنظومة السياسية والاقتصادية في دولة الامارات .

المراجع

المراجع العربية

ابن حارب، عبدالرحمن يوسف عبدالله، (١٩٩٥). مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (٨١-١٩٩٣)، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

ابن سعيد، أحمد عبدالله، (٢٠٠٣). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي ١٩٧١-١٩٩٠، ط١، أبوظبي: المجمع الثقافي، الإمارات.

أبو المجد، أحمد كمال، (١٩٧٨). النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٦ ملحق خاص، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، معهد الدراسات والبحوث العربية.

ابو غزالة ، دلال (٢٠١٨). الإمارات تسعى إلى تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي، صحيفة الحياة السعودية ، ٩، تشرين اول ، السعودية.

أبو الشيخ، يوسف فالح خضر، (٢٠٠٥). نمط الإمكانيات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٩٧، ط١، رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، الديوان الأميري.

احمد، حسن، (٢٠١٨). عدد سكان الامارات ٢٠١٨، موقع وطن الإلكتروني، فزة، فلسطين.

اسامه ، احمد (٢٠١٣). مؤتمر الاقتصاد الأخضر يؤكد أهمية الاستدامة والدولة تعتمد ٣ مصادر نظيفة، صحيفة البيان الاماراتية ، ١١، حزيران ، الامارات العربية .

أسعيد، محمد توهيل، (٢٠١٤). مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة، ط٨، دبي: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة.

الأشعل، عبدالله (١٩٨٣). الإطار القانوني والسياسي، لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، الطبعة الأولى، السعودية.

بدر الدين ، وائل(٢٠١٩). الإمارات التاسعة على مؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠١٩، مركز الخليج للدراسات ، ٢٦، كانون ثاني ، الامارات العربية .

بوقارة، حسين، (٢٠٠٣). محاضرة في مقياس: السياسة الخارجية المقارنة، أقيمت على طلبية الماجستير. جامعة قسنطينة، الجزائر.

جرجس، فواز(٢٠٠٠). السياسة الأمريكية تجاه العرب ومن يصنعها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

جريدة العرب الدولية (٢٠١٩). المركزي الإماراتي: نمو الاقتصاد الكلي ٢.٢ % في الربع الأول من ٢٠١٩، ٢٤ ، حزيران ، السعودية.

حتي، ناصيف يوسف، (١٩٨٥). النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي. بيروت، لبنان.

حسبو، عمرو أحمد، (١٩٩٥). النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة نظرية وتطبيقية، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

حسن، عماد جاسم، (٢٠١٣). "العلاقات البحرينية الاماراتية ١٩٧١-١٩٨١م"، مجلة الوثيقة البحرينية، العدد (٦٤)، البحرين .

الحفيتي، فيصل سعيد، (٢٠١٦). دور المجلس الوطني الاتحادي في النظام الدستوري (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الخطيب ، وائل (٢٠١٩). الإمارات تمتلك سبع احتياطي نفطي في العالم، صحيفة البيان ، ٢٠ ، كانون ثاني ، الامارات .

دستور الإمارات العربية المتحدة(١٩٧١). ، الباب الأول ،الاتحاد ومقوماته وأهدافه الأساسية، المادة ٦

رشوان، حسين عبد الحميد، (١٩٩٧). **التغير الاجتماعي في التنمية السياسية في المجتمعات النامية**، المكتب الجامعي الاحديث، الإسكندرية – مصر.

الرشيد، فوزية عبدالله، (١٩٨٠). "مشاكل الحدود السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الايام، الامارات.

السري، فاطمة، (٢٠١٥). خليفة بن زايد رفع علم الاتحاد في أبوظبي، صحيفة الاتحاد الإماراتي، ٧، ديسمبر، الامارات العربية.

سليم، محمد السيد، (٢٠٠١). **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية. دار الجيل، بيروت، لبنان.

سميح ، رامي (٢٠١٨). العرب يدخلون الاقتصاد الرقمي عبر بوابة الإمارات، صحيفة البيان، ١٧، كانون اول ، الامارات العربية .

شراب ، ناجي صادق (٢٠١٧). الإمارات.. النموذج الفيدرالي العربي الناجح، صحيفة الخليج ، ٢، كانون اول ، الامارات العربية.

صالح ، سيد (٢٠١٩). الإمارات الأعلى عالمياً في معدل النمو السكاني منذ ١٩٥٠، صحيفة البيان ، ١١، كانون ثاني ، الامارات العربية .

صحيفة الاتحاد (٢٠١٧). مريم الحمادي: إنجاز ٧١ % من أهداف الأجندة الوطنية لـ «رؤية الإمارات ٢٠٢١، ٢٤، نشري ناول ، الامارات العربية .

- صحيفة الاتحاد الاماراتية (٢٠١٨). الابتكار والإبداع سبيل التقدّم، ٢، اذار ، الامارات العربية
- صحيفة الاتحاد الاماراتية، (٢٠١٦) الدبلوماسية الإماراتية تعزز مكانة الدولة الإقليمية والدولية، ٥، نوفمبر، الامارات .
- صحيفة الإمارات اليوم (٢٠١٨). محمد بن راشد يصدر مرسوماً بشأن تنظيم التصرف بالأراضي والمسكن الممنوحة في دبي، ١، شباط ، الامارات العربية .
- صحيفة البيان الاماراتية (٢٠١٢). مبادرة الاقتصاد الأخضر ريادة عالمية للتنمية المستدامة، ٢٣ ، تشرين اول ، الامارات العربية .
- صحيفة البيان الاماراتية (٢٠١٨). اقتصاد الإمارات الأكثر استقراراً في العالم ٢١، تشرين اول ، الامارات العربية .
- صحيفة البيان الاماراتية (٢٠١٧). استعراض الإنجازات المحققة في الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات ٢٠٢١، ٢٧، ايلول ، الامارات.
- صحيفة البيان الاماراتية (٢٠١٧). إطلاق إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، ٢٨، ايلول ، الامارات العربية.
- صحيفة البيان الاماراتية (٢٠١٨). الإمارات تتبنى «بلوك تشين» والهدف الأول سعادة الناس، ١٢، نيسان، الامارات العربية.
- صحيفة البيان الاماراتية (٢٠١٩). طرق دبي" تستعرض التشريعات المنظمة للسكك الحديدية، ٩، كانون ثاني . الامارات العربية .

صحيفة الحياه السعودية (٢٠١٧). الاقتصاد الرقمي في الإمارات يساهم بـ٤.٣ في المئة من الناتج المحلي، ٢، كانون اول، السعودية.

صحيفة العين الاخبارية (٢٠١٩). اقتصاد الإمارات يؤكد قدرته الفائقة في التعامل مع التحديات، ٢٧، شباط، الامارات العربية .

صحيفة رصيف ٢٢ (٢٠١٨). الإمارات الأولى عربياً على مؤشر مكافحة الفساد..ماذا عن بقية الدول العربية؟، ٢٩، كانون ثاني ، مصر.

الطبيبائي، عادل، (١٩٧٨). النظام الاتحادي في الإمارات العربية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة.

طبيبة ، رشا (٢٠١٥). قصة السياحة في أبوظبي.. «معجزة» بدأت من ١٠٠٠ زائر.. ووصلت ٣,٥ مليون سائح، صحيفة الاتحاد ، ٢٨، كانون اول ، الامارات العربية .

عادل ، عمرو (٢٠١٨). إيفربرايت» تدير استثماراتها عبر مركز دبي المالي، صحيفة البيان الاماراتية ، ٢٢، كانون ثاني ، الامارات العربية .

عبد الحميد، سارة، (٢٠١٨). العلاقات الإماراتية-القطرية تاريخ من التوتر.. وباحثون خليجيون: الدوحة تستعرض عضلاتها، صحيفة الوفد الاماراتية، ١٥، يناير، الامارات العربية المتحدة.

عبدالعظيم ، مصطفى (٢٠١٨). اقتصاد الإمارات الـ ٢٩ عالمياً خلال ٢٠١٨، صحيفة الاتحاد ، ١٢، ايلول ، الامارات العربية.

عبدالعظيم ، مصطفى (٢٠١٨). الإمارات أكثر دول المنطقة استعداداً لاقتصاد ما بعد النفط، صحيفة الاتحاد ، ١١، شباط ، الامارات .

عبدالله، عبد الخالق، ، (١٩٩٩). **المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة**، الناشر: جمعية الاجتماعيين بالشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالقاهرة بجمهورية مصر العربية، مطابع البيان التجارية، دبي، ط١، الامارات.

عبدالمؤمن، محمد سعيد، (٢٠٠٧). **الأمن القومي الإماراتي**، مركز الإمارات للدراسات والاعلام، أبوظبي، الامارات.

عبدالنبي ، حسام (٢٠١٧). **الإمارات نموذج عالمي للاستفادة من التطور التقني لتحقيق التقدم الاقتصادي**، صحيفة الاتحاد ١٧، كانون اول ، الإمارات.

عبيد ، مجدي (٢٠١٢). **اربع ثوابت شكلت اربع عقود من نهضة الإمارات الاقتصادية**، صحيفة البيان ، ٢، كانون اول ، الامارات العربية .

عبيد ، مجدي (٢٠١٤). **المناطق الحرة» نافذة الإمارات على أسواق العالم**، صحيفة البيان الاماراتية ، ٢٠ ، ايار ، الامارات العربية .

عبيد، نايف علي، (٢٠٠٣). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة.

العميري ، عيسى (٢٠١٩). **دولة الإمارات... التنمية الشاملة**، صحيفة البيان الإماراتية ، ٢٣، نيسان ، الإمارات العربية.

العوضي، عبدالله، (٢٠١٠). **ثوابت السياسة الخارجية الاماراتية**، ٢١، اكتوبر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات.

الفالح، متروك، (٢٠٠٢). المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.

القاسمي، خالد بن محمد، (١٩٩٨). التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الأول، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة – الإمارات.

قرقاش، أنور بن محمد، (٢٠١٥). نجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة عدد خاص بمناسبة اليوم الوطني الـ٤٤ لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة آفاق المستقبل، الامارات.

القمزي، سالم راشد بن تريس، (٢٠٠٨) مجتمع الإمارات بين الماضي والحاضر – دراسة تحليلية للحياة الإجتماعية والتعليمية، ط١، الشارقة: مكتبة دار العلوم.

مراد، نسرين عبدالرحمن، (١٩٩٩). "العلاقات الدولية والإقليمية للإمارات"، شؤون عامة، ٢٤، أبوظب ١٩٩٩، الامارات.

مركز الخليج للدراسات (٢٠١٩). أصول «المركزي» تقفز ٣.٥% إلى ٤٣٢.٦ مليار، ٢٥، نيسان، الامارات العربية .

المشاوي، امل (٢٠١٩). التنويع الاقتصادي.. بعيداً عن النفط، صحيفة الامارات اليوم .٢، كانون ثاني، الامارات العربية .

معهد العربية للدراسات (٢٠١٧). عملية دمج بأبوظبي تخلق صندوقاً سيادياً بـ٢٥ مليار دولار، ٢١، اذار، الامارات العربية .

موقع بالعربية (٢٠١٩). ماذا يتوقع صندوق النقد الدولي للاقتصاد الإماراتي في ٢٠١٩، شباط، الامارات العربية .

النبراوي، فتحية، (١٩٨٥). اصول العلاقات السياسية الدولية، الاسكندرية منشأة المعارف، مصر.

النجار، مصطفى عبدالقادر (١٩٧٨). دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية.

نعيم ، وائل (٢٠١٦). الأجنحة الوطنية تستشرف المستقبل بـ ٦ محاور و٥٢ مؤشراً تعزز التنافسية العالمية، صحيفة البيان ، ١٩، تشرين اول ، الامارات .

النعمي، أحمد نوري، (٢٠١١). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، ط١، دار المنهل، مصر.

نوار، أحمد محي الدين، (٢٠١٣) نشأة دولة الإمارات، مركز المزملة للدراسات والبحوث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

وهيب، شاكراً محمود، (٢٠١١). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

المراجع الاجنبية

Alexander ,Simoes (٢٠١٧)United Arab Emirates, The Observatory of Economic Complexity , <https://oec.world/en/profile/country>

Recourse :World Trade Organisation ; World Bank (٢٠١٨) UAE FOREIGN TRADE IN FIGURES ,<https://en.portal.santandertrade.com/analyse-markets/united-arab-emirates/foreign-trade-in-figures>

Howard H. Lentner(٢٠٠٦). "Public Policy and Foreign Policy: Divergences، Intersections، Exchange"، Review of Policy Research، Volume ٢٣، Number ١